

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٦

الاثنين، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٨٧ إلى ١٠٤ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح وما يتصل به من بنود في مجال الأمن الدولي

السيد العجمي (الكويت): سيدي الرئيس، يطيب لوفد بلدي في البداية أن أتقدم لسعادتكم ولباقي أعضاء المكتب بخالص التهنية على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. مؤكدين إن خبرتكم وعطاءكم سيسهم بالإيجاب في إنجاح أعمالها. كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل لسلفكم المندوب الدائم لليبيا على دوره الكبير والبارز في قيادة أعمال اللجنة في الدورة الماضية، والتي كللت بالنجاح.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي ألقاه وفد جمهورية مصر العربية بالنيابة عن المجموعة العربية

وكذلك للبيان الذي ألقته إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.2).

تعيد دولة الكويت التأكيد على مواقفها الثابتة إزاء ما يتصل بقضايا نزع السلاح والأمن الدولي، والتي تأتي اتساقاً مع مبادئ الأمم المتحدة ورسالتها السامية الرامية لصون السلام والأمن الدوليين. والتي لن تتأني في ظل وجود وانتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى والتي يكفل استخدام الحد الأدنى منها زوال كافة مظاهر الحياة على كوكب الأرض. وفي هذا الصدد، أقدمت دولة الكويت على التوقيع والتصديق على عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتصلة بنزع السلاح كمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية الأسلحة البيولوجية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكذلك قامت دولة الكويت مؤخراً بالتوقيع والتصديق على اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org)، Room U-0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1456607 (A)



للأمم المتحدة في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. إلا أن بعض مناطق العالم، كمنطقة الشرق الأوسط ما زالت بعيدة عن تحقيق هذا الهدف المنشود، نتيجة امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية وتجاهلها التام لكافة القرارات الشرعية والدولية بضرورة انضمامها لمعاهدة عدم الانتشار للأسلحة النووية وكذلك إخضاع كافة منشآها لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الصدد، تعرب دولة الكويت عن أسفها من استمرار تملص إسرائيل من التزاماتها النابعة من القرارات المتصلة بمؤتمر الاستعراض لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعامي ١٩٩٥ و ٢٠١٠، واللدان أقرا بضرورة عقد مؤتمر دولي معني بإقامة هذه المنطقة في نهاية عام ٢٠١٢، والذي لم يعقد حتى الآن بسبب مبررات واهية وحجج غير واقعية ساققتها إسرائيل. مؤكدة بذلك نهجها الرافض للامتنال للإرادة الدولية والمصر على عدم الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار كطرف غير حائز.

وفي هذا الصدد، تطالب دولة الكويت بضرورة إقامة مؤتمر هلنسكي المؤجل خلال العام الجاري دون أي تأخير ودون أية شروط، وذلك استجابة للتوافق الدولي الذي تم التوصل إليه في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠. وفي السياق الإقليمي المتصل، وفيما يتصل ببرنامج إيران النووي، فإن دولة الكويت تدعم استمرار الجهود القائمة لحل هذا الملف بالطرق والوسائل السلمية، وبما يضمن لجمهورية إيران الإسلامية ولجميع دول المنطقة حق الاستخدام السلمي للطاقة النووية تحت إشراف ورقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتؤكد أهمية التوصل إلى اتفاق دولي بشأن برنامج إيران النووي وفق التزام إيران الكامل بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتنفيذ القرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والالتزام بتطبيق أعلى معايير السلامة والأمان في منشآها النووية.

رغم حجم التحديات المتزايدة في الحقوق المتصلة بترع السلاح، إلا أن التقدم المحرز في بعض الميادين يبعث بالأمل في

الأثر وعلى بروتوكولاتها الخمسة، مؤكدين على أهمية تلك المعاهدات والاتفاقيات في العمل على الحد من مخاطر تلك الأسلحة، وعلى وجه الخصوص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي تعد ركيزة للعمل المتعدد الأطراف لترع السلاح والأمن الدولي وكذلك على ضرورة التعامل بصورة متوازنة مع عناصر المعاهدة الثلاثة، خاصة فيما يتصل بحق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطوير الأبحاث والدراسات وامتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، اتساقاً مع نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أصاب المثل السامية للأمين العام السيدة أنجيلا كين كبد الحقيقة، حين ذكرت في بيانها في افتتاح أعمال اللجنة (انظر A/C.1/69/PV.2) ضرورة البدء بمنهاج جديد، يعمل على وضع أطر موضوعية قائمة على اعتماد مشاريع قرارات تركز على أسس قياس النتائج وتجنب العوائق. وذلك بغية إحراز تقدم ملموس في جهود المجتمع الدولي لترع السلاح، فحالة الجمود التي تعاني منها الآليات الأهمية لترع السلاح كمؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، والتي دخلت عقدها الثاني من العجز في إحراز أي تقدم ملموس تجاه القضايا والمواضيع المدرجة على جداول أعمالها، كان بسبب غياب الإرادة السياسية لبعض الدول الأعضاء. وذلك يحتم على كافة الدول الأعضاء إيجاد الطرق والأساليب التي تتماشى مع التحديات المتزايدة. وفي هذا الصدد، تؤكد دولة الكويت على أن الحلول المتفق عليها في الأطر المتعددة الأطراف والتابعة للأمم المتحدة توفر الأسلوب الأمثل والوحيد والمستدام الكفيل بمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي، والذي لن يتحقق إلا من خلال تنفيذ كافة الدول الأعضاء لالتزامها الفردية والجماعية طبقاً لتلك الصكوك.

جسد إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في العديد من المناطق في الحالم جهداً استباقياً وخطوة حقيقية للوصول إلى تحقيق الرسالة السامية

الإيجابية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وهو أمر أساسي لضمان كفاءة تحقيق طموحنا الجماعي نحو عالم أكثر استقراراً وأماناً.

والمثالان الملموسان اللذان أشرنا إليهما هما اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة بموجب قرار الجمعية العامة ومجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، إلى جانب قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن إزالة الأسلحة الكيميائية في سوريا.

وبعد مرور عام، يسرني أن أنوه بأن معاهدة تجارة الأسلحة، التي أصبحت بالفعل نقطة مرجعية هامة في تنظيم تجارة الأسلحة التقليدية والحد من الاتجار غير المشروع فيها، وبعد بلوغ العدد المطلوب من التصديقات، ستدخل حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. وتفتخر هنغاريا بأنها أسهمت في هذا النجاح بالتوقيع على المعاهدة في اليوم الذي فتح فيه باب التوقيع عليها وبإيداع صك التصديق عليها نيسان/أبريل الماضي. وتتطلع إلى المشاركة بنشاط في أعمال المؤتمر الأول للدول الأطراف، الذي لا بد فيه من اتخاذ قرارات هامة بهدف كفاءة التنفيذ الفعال للمعاهدة وإضفاء الطابع العالمي عليها. ونرى أن عملية المشاورات غير الرسمية قد حققت بداية طيبة، وستكون مفيدة في إعداد تلك القرارات.

كما نجحت البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المنشأة لإزالة وتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة في سوريا في إنجاز أعمالها. ويشكل هذا مثالا ملموسا على أن التعاون العملي بين المنظمات الدولية يمكن أن يحقق نتائج ملموسة. وفي نفس الوقت، يؤكد أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تواصلان الاضطلاع بدور حيوي في مجال الأمن ونزع السلاح.

وكان مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد في لاهاي في آذار/مارس الماضي معلما هاما لمساعدتنا الرامية إلى تعزيز

جدوى استمرار الجهود الجولية والإقليمية ومواصلتها السعي نحو إرساء أطر قانونية منظمة تعالج الآثار السلبية الناتجة عن انتشار الأسلحة بصنوفها المتعددة. وفي هذا الإطار، ترحب دولة الكويت باعتماد الجمعية العامة للقرار ٣٢/٦٨ بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعني بزعم السلاح النووي، والذي تشدد أحكامه على ضرورة البدء في مفاوضات دولية لإقرار معاهدة شاملة وغير تمييزية لحظر استخدام وحيازة وإنتاج وتخزين الأسلحة النووية، وكذلك على ضرورة بذل كافة الجهود لعقد مؤتمر دولي في موعد أقصاه ٢٠١٨ معني بتزع السلاح النووي. وفي مجالات التقدم المحرز في ميادين نزع السلاح، ترحب دولة الكويت باستكمال الإجراءات المتعلقة بدخول معاهدة تجارة الأسلحة التقليدية حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر القادم، آمليين بأن يتم بأخذ عين الاعتبار أهمية اتساق هذه المعاهدة مع الحق المشروع للدول في الدفاع عن النفس وفي ضمان السلامة الإقليمية ومع حق تقرير المصير للشعوب الراحة تحت الاحتلال الأجنبي وعدم جواز احتلال أراضي الغير، وما يترتب على ذلك من حق في إنتاج وتصدير واستيراد ونقل الأسلحة التقليدية.

وفي الختام، يأمل وفد بلدي في أن تتسم المشاورات في اللجنة بالشفافية والمرونة وأن تهدف إلى التوصل إلى توافق بالآراء بما يحقق طموحات وتطلعات الدول الأعضاء نحو السلم والأمن الدوليين.

السيد مولنار (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنتكم، السيد الرئيس، على تولي منصبكم هام للغاية. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل. وتؤيد هنغاريا تأييدا تاما البيان الذي ألقاه مراقب الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.2). ولكني أود أن أدلي ببضع ملاحظات من منظورنا الوطني.

أود أن أبدأ بالتذكير بأن بيان هنغاريا في المناقشة العامة العام الماضي (انظر A/C.1/68/PV.5) أشار إلى بعض التطورات

الأخرى، ستساهم إسهاما كبيرا في جهود نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وفي الوقت نفسه، تسهم أيضا في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتشرف هنغاريا بأنها أحد أعضاء فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشأته الجمعية العامة لتقديم توصيات بشأن الجوانب الممكنة التي يمكن أن تسهم في المفاوضات المقبلة بشأن معاهدة. ونرى أن الفريق، تحت رئاسة كندا القديرة، قد أجرى مناقشات موضوعية وبناءة خلال الدورتين الأولى والثانية بشأن طائفة واسعة النطاق من المسائل. ونحن على ثقة أنه، وفقا لولايته سيتمكن فريق الخبراء الحكوميين من تقديم تقرير يعطي للمجتمع الدولي صورة كاملة عن الطابع المعقد للمسألة وتحليلا مفصلا عن الخيارات المتاحة.

ونعتقد أن هناك لبنة أساسية أخرى لا تزال مفقودة من الهيكل القانوني لنزع السلاح النووي وهي فرض حظر شامل على التجارب النووية. ونظرا لعدد الدول الموقعة على معاهدة حظر التجارب النووية، فإنها تمثل قاعدة من القواعد العالمية تقريبا. ولكن بعد مرور ما يناهز العقدين على اعتماد المعاهدة، لا يزال دخولها حيز النفاذ بعيد المنال. دفعنا ذلك إلى الاضطلاع بواجبات منسق المادة الرابعة عشرة للفترة ما بين ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥. وسعت هنغاريا وإندونيسيا خلال العام الماضي، بصورة مشتركة وعلى نحو منفرد للاتصال بالدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة من أجل تعزيز دخولها حيز النفاذ وإضفاء الطابع العالمي عليها. وسواصل في الأشهر القادمة تكثيف جهودنا لنقترب من تحقيق ذلك الهدف.

إن نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ الذي اقترب للغاية، وهي المعاهدة التي تمثل حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار النووي، يكتسي أهمية قصوى. وأود أنؤكد مجددا التزام هنغاريا الراسخ بالمعاهدة عموما وبتحقيق أهداف خطة

مراقبة أسلحة الدمار الشامل عموما والأمن النووي تحديدا. وقد تشرفنا بأن كان رئيس الوفد الهنغاري أحد أعضاء فريق الخبراء الذي يتألف من خمسة أعضاء للإدلاء بملاحظات استهلاكية في المناقشات غير الرسمية "للقيادة فقط" بشأن مستقبل عملية مؤتمر القمة. وبالرغم من أن المسؤولية عن الأمن النووي تقع على عاتق الدول، لكن في عالمنا الذي يتجه نحو العولمة لا يمكن لأي دولة بمفردها أن تكفل فعالية الأمن النووي. لذلك أصبح التعاون الدولي في هذا المجال أيضا لا غنى عنه، وعملية مؤتمر القمة من الأمثلة الممتازة على ذلك. وخلال مجرد أربع سنوات، أسفر المؤتمر عن التزامات سياسية رفيعة المستوى ويسر بشكل عام الجهود الوطنية فيما يتعلق بالتخفيف من خطر الإرهاب النووي والإشعاعي.

إن مؤتمر نزع السلاح هو جهاز تواصل هنغاريا تقديره أيما تقدير بوصفه أحد المنتديات الرئيسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والمكلف بمهمة خاصة للتفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح. ونحن مقتنعون بأن أسباب الجمود في مؤتمر نزع السلاح ليست إجرائية بل ذات طابع سياسي، وأن جهودنا الجماعية لازمة لتنشيط ذلك الجزء من آلية نزع السلاح.

وستكون الخطوة الأولى نحو مؤتمر يعمل بفاعلية هي اعتماد برنامج العمل. ويجب أن يظل هذا محور تركيز الرئاسة القادمة كذلك. إن إعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي المكلف بوضع برنامج عمل قوي في الجوهر وتدرجي. بمرور الوقت أثبت فائدته مرة أخرى هذا العام في مساعدة الرئاسة في جهودها عن طريق تحويل صياغة برنامج عمل إلى مسعى جماعي. ونرى أن برنامج عمل قويا بالفعل هو برنامج يتيح بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وإننا مقتنعون بأن المعاهدة بحظرها إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية

الأفريقية، على التوالي (انظر A/C.1/69/PV.2)، لكننا نود أن نبدي بعض الملاحظات على الصعيد الوطني.

لا يزال نزع السلاح من المسائل الرئيسية في جدول أعمال الأمم المتحدة والذي يجب أن تدعمه كافة الدول الأعضاء إذا أردنا صون السلم والأمن الدوليين، وهما يشكّلان الضمانات لعالم آمن خالٍ من ويلات الحروب. فلم تال بوركينافاسو قط أي جهد لتقديم إسهامها في مجال نزع السلاح من خلال مشاركتها في وضع وتنفيذ المعايير والتدابير على الصعيدين الوطني والدولي لوقف سباق التسلح.

ولذلك صدق بلدي على العديد من الصكوك الإقليمية ودون الإقليمية والعالمية، بما في ذلك الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية حظر الألغام، والمعاهدات الأخرى المتعلقة بعدم الانتشار وحظر الأسلحة النووية.

يعرب وفد بلدي عن ارتياحه إزاء اعتماد آخر صك، معاهدة تجارة الأسلحة، فضلاً عن سرعة بدء نفاذه في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، بعد أن بلغ عدد التصديقات اللازمة ٥٠ تصديقاً، بما في ذلك تصديق بوركينافاسو التي صدقت عليها في ٣ حزيران/يونيه. لذلك تجدر الإشارة إلى أن معاهدة تجارة الأسلحة ستكون أول صك في تاريخ الصكوك الدولية لنزع السلاح يضع معايير دولية ملزمة تنظم نقل الأسلحة التقليدية وتعوق انتشارها، الأمر الذي من شأنه الإسهام إلى حد كبير في معالجة النزاعات وانعدام الأمن وعدم الاستقرار واللصوصية، وكلها مصادر لمعاناة الضحايا. هذا هو السبب في أن بوركينافاسو تولي أهمية خاصة لتنفيذ المعاهدة، وشاركت في المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف، التي عقدت أولها في ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر في مدينة المكسيك قبل الإعداد لمؤتمر الدول الأطراف.

العمل التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ على نحو خاص. وتولي هنغاريا أهمية متساوية للركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بترع السلاح النووي، فإننا نشاطر الهدف الطويل الأجل المتمثل في بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ونعتقد أن اتباع نهج واقعي وعملي هو السبيل إلى تحقيق هذا الهدف. وترى هنغاريا أن إزالة الأسلحة النووية لا يمكن أن ينفذ من خلال عمل واحد ولكن يجب أن يكون عملية تدريجية شاملة تشارك فيها بشكل كامل الدول الحائزة للأسلحة النووية، وفي الوقت نفسه تحافظ على سلامة معاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية. ولا بد من معالجة الآثار الإنسانية المدمرة للأسلحة النووية المعترف بها بشكل عام في هذا السياق أيضاً، بما في ذلك مؤتمر فيينا المقبل، الذي ينبغي أن يسهم في تعزيز معاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية.

وفي الختام، أود أن أذكر الوفود بأن هنغاريا، تمثيلاً مع الممارسة المتبعة في السنوات السابقة، قد أعدت مشروع قرار بعنوان "اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة"، ركيزة أساسية في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونأمل، كما كان الحال كل عام حتى الآن فيما يتعلق بالقرارات المماثلة، أن يعتمد مشروع القرار أيضاً بتوافق الآراء.

السيد دير كوغدا (بوركينافاسو) (تكلم بالفرنسية): أود بداية، بالنيابة عن وفد بلدي أن أهنتكم بإخلاص، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة. كما نتوجه بالتهنئة لأعضاء المكتب الآخرين.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً إندونيسيا ونيجييريا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول

وتؤكد بوركينا فاسو مجدداً دعوتها إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويدعو بلدي إلى التنفيذ الكامل للركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار بهدف تمكين البلدان النامية من التمتع بفوائد الطاقة النووية في المجال المدني. ومن المؤسف أن الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تصل إلى توافق في الآراء. ويحدونا الأمل في أن تتيح المشاورات المعقودة بين الدورتين تسوية الخلافات لكي يتسنى ضمان نجاح المؤتمر. ومن المستصوب أن تواصل بلدان الشرق الأوسط، مثلما هو الحال في أفريقيا، المفاوضات لضمان عقد المؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

لقد كان للإنفاق العسكري الهائل أثر كبير على التنمية، كما جاء في القرار ٣٧/٦٨ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، المعنون "الصلة بين نزع السلاح والتنمية". وفي هذا الصدد، أنشأت بوركينا فاسو سياسة أمنية ودفاعية تأخذ الحقائق الاقتصادية في الاعتبار. وعلى مدى العقد الماضي، اضطلعت بإصلاح جيشها بهدف تحسين إدارة الموارد البشرية بغية المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وتدعو بوركينا فاسو جميع البلدان للمشاركة مشاركة حقيقية في نزع السلاح مما يسمح بتحويل الموارد المالية الكبيرة إلى التنمية.

إن عدم احترام الاتفاقيات المختلفة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، والتدابير الانفرادية للدول هي من الأخطار التي تتهدد السلام والأمن الدوليين. يجب أن تكون الاستجابة لهذه التهديدات جماعية ومتوخاة في إطار متعدد الأطراف عن طريق الشروع في مفاوضات بشأن جميع المعاهدات القائمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن تظهر الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إرادة سياسية حقيقية لتجاوز خلافاتها وتسمح

واستعداداً منها لترجمة التزاماتها إلى عمل ملموس، أنشأت بوركينا فاسو عدة هيئات مؤسسية ترمي إلى تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات على الصعيد الوطني. وهي تشمل هيئة عليا لمراقبة استيراد الأسلحة واستخدامها؛ ولجنة وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وهيئة وطنية للطاقة النووية؛ وهيئة وطنية مسؤولة عن تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وهيئة وطنية للحماية من الإشعاع والسلامة النووية؛ وأمانة تقنية للهيئة الوطنية المسؤولة عن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتشمل المبادرات الأخرى الجارية إنشاء السلطة الوطنية المسؤولة عن تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ووضع خطة عمل وطنية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وعلاوة على ذلك، اضطلعت بوركينا فاسو بحملة توعية بشأن النهج المناسب اعتماده بهدف تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة. وبالتعاون مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، نظمت الحكومة في ١ تشرين الأول/أكتوبر في واغادوغو حلقة عمل للبرلمانيين والممثلين عن الهيئة العليا لمراقبة استيراد الأسلحة.

وعلى الرغم من وجود صكوك قانونية وآليات إشراف، لا يزال العالم يعيش في ظل احتمال اندلاع معركة نووية مدمرة بسبب عدم إحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. إن الأخطار التي تنتظر كوكبنا في حالة وقوع حرب نووية أخطار حقيقية، ومن الواضح أن التسابق النووي أمر لا طائل من ورائه، لأن تكديس الأسلحة النووية لا يمكن أن يكون مصدراً للأمن بل هو بالأحرى تهديد للجميع. وبالتالي فمن الأهمية بمكان رفض سياسة الردع النووي المزعوم والمشاركة في سياسة حقيقية لنزع السلاح العام والكامل في المجال النووي.

خالٍ من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ومن بينها اعتبار يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر يوماً دولياً للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وقرار عقد مؤتمر استعراضي بشأن نزع السلاح في عام ٢٠١٨، وزيادة التوعية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية من خلال مؤتمري أوصلو ونياريت، ومؤتمر فيينا المزمع عقده في هذا الصدد، ونأمل أن تساهم هذه الجهود في تمهيد الطريق نحو نزع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. كما نرحب بدخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ بنهاية هذا العام، والتي وقعت عليها دولة الإمارات في تموز/يوليه ٢٠١٣.

إن دولة الإمارات تنتهج سياسة وطنية ثابتة وتتخذ مواقف واضحة تجاه قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار، انطلاقاً من إيمانها الراسخ بأهميتها لتحقيق أهداف السلم والأمن الدوليين. كما تؤمن دولة الإمارات أيضاً بأهمية إشراك المرأة في الجهود الدولية المتعلقة بنزع السلاح، والنظر إلى المرأة كشريك مؤثر وعامل فعال في منع الحروب وحل الصراعات، ولها دور أساسي في مكافحة العنف وتعزيز الأمن والسلام في العالم.

إن الاستخدام السلمي للطاقة النووية يتطلب نهجاً شفافاً والوفاء بالتزامات عدم الانتشار. ولذلك يشكل الانضمام والتنفيذ الكامل للاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار أهمية قصوى لبلدي. ومن هذا المنطلق، يدعم وفد بلدي جميع الجهود الدولية التي من شأنها دعم التقدم في تحقيق هذا الهدف المشترك تجاه إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وتعرب دولة الإمارات العربية المتحدة عن قلقها إزاء عدم إحراز تقدم في مجالات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، على الرغم من الأثر البالغ لذلك على جهود إرساء السلام والأمن الدوليين.

تولي الإمارات العربية المتحدة أهمية خاصة لمعاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار ونزع

للمؤتمر بالمضي قدماً وتحقيق أهدافه. تؤيد بوركينا فاسو عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. وفي الختام، يؤكد وفد بلدي من جديد على دعم بوركينا فاسو لتعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح، ويدعو المجتمع الدولي بأسره للتحرك نحو نزع السلاح العام والكامل من خلال التركيز على المصالح المشتركة، حيث أن نتائج أي حرب، بغض النظر عن طبيعتها، ستكون كارثية ولكن ليس بالنسبة للأطراف المتحاربة وحسب، بل للأسف بالنسبة للعديد من السكان الأبرياء أيضاً.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، كما أود أن أؤكد على ثقتنا بأنكم ستساهمون في إنجاح أعمالها. كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لسلفكم، الممثل الدائم لليبيا، لإدارته الحكيمة لأعمال هذه اللجنة خلال الدورة السابقة.

وتود الإمارات العربية المتحدة أن تضم صوغها إلى البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية باسم مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وكذلك إلى البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.2).

انطلاقاً من استراتيجية بلدي القائمة على احترام الاتفاقات الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن والسلم الدوليين، فإننا نؤكد على أهمية دعم كل الجهود الرامية إلى توفير الأمن والاستقرار لشعوب منطقة الشرق الأوسط، التي باتت إخلالها من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى أمراً ملحاً.

وفي هذا الصدد، تؤدّ دولة الإمارات أن تشيد بالجهود الأخيرة التي تم اتخاذها من قبل المجتمع الدولي لإقامة عالم

في أقرب وقت ممكن، من أجل الحفاظ على مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما نكرر دعوتنا إلى إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، حيث أنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة. كما نحث جميع دول المنطقة على العمل بشكل بناء لتحقيق الهدف المتمثل في جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية.

لقد شهد العالم إبرام اتفاقيات ومعاهدات دولية عديدة، ساهمت في الواقع في تحقيق الكثير من تطلعات الشعوب للعيش بسلام وأمان، لكن شعوب الشرق الأوسط ما تزال تفتقد هذا الشعور بالسلام، وقد حان الوقت لحل كل المشاكل العالقة في هذه المنطقة ولا سيما إخلالها من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

ومن هذا المنطلق، نؤكد على أهمية وضرة توصل المجتمع الدولي فوراً إلى توافق في الآراء بشأن تطوير عمل هذه اللجنة من أجل بلوغ الهدف المنشود في تعزيز السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

السيد أندانجي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونهم معكم. يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، ونيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/69/PV.2).

تولي كينيا أهمية كبيرة لمسألتي السلم والأمن الدوليين. ولدينا إيمان راسخ بأنه لن يكون في استطاعة أي منفرادي الدول - مهما كانت قوتها - حل أي من التحديات العالمية التي نواجهها اليوم. وعليه، فإن من الضروري التعاون على أساس متعدد الأطراف. وأؤكد مجدداً التزام كينيا بتعزيز السلام والأمن بواسطة نزع السلاح النووي. وتتيح هذه المناقشة العامة الجارية حالياً الفرصة للتفكير في التطورات المستجدة وجدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي. وأرى

السلاح النووي، كما تولي أهمية خاصة لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتؤكد على أهمية البروتوكول الإضافي للوكالة، كونه أداة رئيسية للتحقق من عدم تحريف استخدامات المواد والمرافق النووية، وأنها تستخدم حصراً للأغراض السلمية.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على موقف بلادي الراسخ من وجوب تنفيذ جميع الدول، وبشكل كامل، لالتزاماتها المتعلقة بنظام الضمانات والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة.

كما تؤكد دولة الإمارات على إيمانها بأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية يمثل حاجة ملحة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة، ونحن نفتخر بأن تكون لدولتنا تجربة رائدة في المنطقة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وإحاطة هذا الاستخدام بأعلى معايير الشفافية والأمن والسلامة.

وفي هذا السياق، تؤكد دولة الإمارات على ضرورة استمرار المفاوضات بين إيران ومجموعة ١+٥ للتوصل إلى تسوية شاملة ملف إيران النووي خلال فترة محددة. كما يدعو وفد بلادي جمهورية إيران الإسلامية إلى حل جميع القضايا العالقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لاستعادة الثقة في الطبيعة السلمية الحصرية لبرنامجها النووي واستبعاد أي جوانب عسكرية محتملة.

وفيما يتعلق بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، فإن وفد بلادي يعرب عن قلقه البالغ من عدم إحراز تقدم ملحوظ وعدم تنفيذ جميع الالتزامات الناشئة عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ١٩٩٥ والخطوات الصادرة عن مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ وخطة العمل لعام ٢٠١٠.

كما يعرب وفد بلادي عن خيبة الأمل، مرة أخرى، لعدم عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ الذي دعت إليه الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠، وندعو إلى عقده

بعيدة المنال. وليس من المرجح أن تنفذ خطة العمل قبل انعقاد ذلك المؤتمر. ويثير ذلك شكوكا إزاء مصداقية نظام معاهدة عدم الانتشار نفسه. وهذه بعض الوقائع التي نرى أنه يجب علينا تناولها، وإلا سنكون واهمين لا أكثر.

وكينيا على التزام تام بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. فما تزال هذه الأسلحة تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في منطقتنا، ونرى أنها تستحق اهتمامنا. ويرحب وفد بلدي باعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين، بتوافق الآراء. ونحث الدول الأعضاء، وخصوصا المنتجة للأسلحة، على ضمان أن يقتصر بيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الحكومات أو الكيانات المأذون لها بذلك على النحو الواجب.

ويسرني أن أبلغ أن كينيا قد اتخذت تدابير عملية نرى أنها ستسهم إسهاما كبيرا في تنفيذ برنامج العمل على الصعيد الوطني. فقد أُتخذت إجراءات تشريعية وإدارية واضحة لإدارة الأسلحة وتحديدها. وبالإضافة إلى ذلك، وُضع إطار للسياسة العامة - وفقا لأحكام برنامج العمل - بشأن المبادئ التوجيهية للتدابير التشريعية والمؤسسية والتنظيمية التي تحكم تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإدارتها. ولدينا أيضا نظام مركزي شامل لإدارة مخزونات الأسلحة لأغراض المساءلة.

وبالرغم من هذه الجهود، ما تزال كينيا تشعر بالقلق العميق إزاء العواقب الأمنية والاجتماعية والاقتصادية الهائلة الناجمة عن صناعة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها بطريقة غير مشروعة. فهذه الأسلحة تحول في نهاية المطاف إلى المتطرفين الذين ما زالوا يرتكبون أعمال الإرهاب في قارتنا. وتشدد كينيا على ضرورة التنفيذ الكامل والفعال

أن من الأهم من ذلك أنه يجب علينا تقييم موقفنا إزاء المسائل الرئيسية، وما ينبغي لنا عمله لتنشيط آلية نزع السلاح، علاوة على النظر في نهج جديدة للنهوض بأهدافنا.

لقد حققنا هذا العام بعض الإنجازات الهامة للغاية. فقد انقضى ٤٤ عاما بالضبط على دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ، واحتفلنا مؤخرا، في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ومع ذلك، لم نحقق شيئا في ميدان نزع السلاح النووي من شأنه أن يؤكد أهمية الاحتفال بهذه الأحداث. فالإنفاق العسكري لم يُخفّض في الواقع، بل يواصل الازدياد بمعدل مثير للقلق. وكينيا على اقتناع راسخ بأن معاهدة عدم الانتشار تقتضي نزع السلاح وليس زيادة التسلح. ومع ذلك، فإن تحديث الأسلحة النووية ونظم إيصالها، إلى جانب السعي إلى إعمال مبادئ الضربة الوقائية والتهديد باستعمال الأسلحة النووية لا تهيئ جميعا مناخا ملائما لترع السلاح النووي. وبالرغم من البلاغة في تناول مبادرات تخفيض حجم الأسلحة، فإن الاعتماد على الأسلحة النووية لشاهد على الدور المحوري الذي ما تزال تؤديه في السياسات الأمنية، وذلك أمر يؤدي إلى نتائج عكسية، ويثير الشكوك في تنفيذ خطة عمل معاهدة عدم الانتشار التي اعتمدت في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وخاصة ركيزة نزع السلاح.

ولم تبذل الدول الحائزة للأسلحة النووية سوى التزير اليسير من الجهد - أو لم تفعل البتة - في سبيل الوفاء بالتزاماتها بتزع السلاح بموجب المادة السادسة من المعاهدة. ولا يزال البعض الآخر منها من بين الدول غير الموقعة على المعاهدة، بالرغم من النداءات التي وجهناها إليها لأجل التوقيع. وبالنظر إلى أن الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار المعقودة في نيسان/أبريل كانت شاملة، فإن احتمالات التوصل إلى نتيجة إيجابية في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ تبدو

الأسلحة النووية، ليس في عقول الناس فحسب، بل في وسائط الإعلام الرئيسية أيضا. وعليه، فإن كينيا تتطلع إلى المشاركة في المؤتمر الدولي المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، المقرر عقده في النمسا في وقت لاحق من هذا العام. ويحث وفد بلدي الدول الحائزة للأسلحة النووية التي نأت بنفسها عن المؤتمرات السابقة على التحلي بالشجاعة والمشاركة في هذا المسعى الهام. وهي مسؤولية جماعية تقتضي من الدول إبداء قدرتها القيادية.

يرحب وفد بلدي بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. وإذ نعرب عن تقديرنا لضرورة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التفاهات المشتركة فيما يتعلق بالتهديدات القائمة والمحتملة في مجال أمن المعلومات والتدابير الممكنة للتصدي لها، فإننا نأمل في ألا يُنتقص حق الدول في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

ختاما، أود أن أشدد على أن تحقيق أهدافنا في ميدان نزع السلاح النووي والأمن الدولي يقتضي التزاما حقيقيا بالبناء على مصالحنا المشتركة. وتقترن تعددية الأطراف بالفرص المتاحة والقيود معاً، غير أنه يجب علينا إدراك الإمكانية التي توفرها للنهوض بمصالح الأمن الوطني. بيد أنه لن يمكننا تحقيق ذلك دون التصدي لضرورة إنهاء التزعة العسكرية في العلاقات الدولية وتخفيض الميزانيات العسكرية ووضع حد لإنشاء جيل جديد من الأسلحة في الفضاء. وإذا ما فشلنا في القيام بذلك، فلن يكون نزع السلاح سوى أضغاث أحلام.

يتطلع وفد بلدي إلى العمل معكم، السيد الرئيس، فضلا عن الآخرين بهدف تحقيق النجاح لهذه الدورة للجنة الأولى. ونعترم التعليق بصورة أكثر شمولا على بعض المسائل المعروضة علينا أثناء المناقشة المواضيعية.

لبرنامج العمل، والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها، علاوة على توخي التوازن في ذلك التنفيذ. وتؤكد كينيا أيضا أهمية التعاون الدولي والمساعدة على مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وترى كينيا أن المؤتمرات التي عُقدت خلال العامين الماضيين بشأن العواقب الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية ليست سوى خطوة صغيرة، غير أنها هامة للغاية.

فهي تضيف بعدا جديدا إلى المناقشة المتعلقة بترع السلاح النووي. وستذكر الكثير من الوفود أننا قد استمعنا منذ وقت ليس ببعيد في مؤتمر نزع السلاح إلى تلك النبرة الراضية والقائلة بأنه ”إذا ما استمر مؤتمر نزع السلاح في عجزه عن الارتقاء إلى مستوى ولايته، فإننا سنمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح في محافل أخرى“.

غير أن النوايا قد تغيرت فيما يبدو منذ انعقاد مؤتمري أوسلو ونياريت. وأصبح مؤتمر نزع السلاح الآن المحفل المفضل المتعدد الأطراف في السعي إلى تحقيق نزع السلاح بطريقة متعددة الأطراف. وما تزال هناك بعض التناقضات التي لا مفر من التعايش معها. ويدل التأييد القوي من جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني للمؤتمرات ذات الصلة بالآثار الإنسانية على ازدياد المعارضة للتهديد المستمر الذي تشكّله الأسلحة النووية. وما دامت الشعوب قد تأهبت للمواجهة، فإنها توشك على الصياح بأن ”كفى“.

إن من حق جميع المواطنين في المجتمع الدولي، بل من مسؤوليتهم، معارضة وجود الأسلحة النووية. وبطبيعة الحال، فإن المناقشة بشأن حظر الأسلحة النووية هي الخطوة المنطقية التالية، وينبغي ألا تكون مثيرة للقلق. ويرى وفد بلدي أن من شأن المؤتمرات الإنسانية أن تساعد على نزع الشرعية عن

لقد أبطأت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - التي تمثل إحدى ركائز النظام النووي الدولي - الانتشار النووي، ولكن دون أن تمنعه. وقد ساعد انضمام معظم الدول إلى معاهدة عدم الانتشار، فضلا عن تمديدتها إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥ على تعزيزها. وعلى الرغم من أوجه القصور والضعف في المعاهدة، تغتنم تونس هذه الفرصة لتكرر التأكيد على اقتناعها بأن معاهدة عدم الانتشار تشكل أداة لا غنى عنها لصون الأمن الدولي. ولما لم يكن ثمة بديل آخر لدعم المعاهدة وتعزيزها، فإننا ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى وضع وثيقة دولية ملزمة قانونا لضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، فضلا عن التوقيع على اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولاتها الاختيارية، كي يتسنى لنا تعزيز هدف "التخلص التام من الأسلحة النووية" وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ولا يزال الشرق الأوسط أحد المناطق المنكوبة. ويعزى ذلك في المقام الأول إلى رفض دول بعينها - من أصحاب المصلحة - الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ووضع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالرغم من النداءات الكثيرة الموجهة إليها من دول أخرى في المنطقة، فضلا عن الجمعية العامة، عبر الكثير من القرارات ذات الصلة. وبالتالي، فإننا ندعو المجتمع الدولي، وخاصة القوى ذات التأثير والنفوذ، إلى اتخاذ تدابير عاجلة وعملية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة. ونرى أن إنشاء وتنفيذ مركز يجعل منها منطقة خالية من الأسلحة النووية سيكونان وسيلة جيدة للنهوض بترع السلاح النووي. وتؤيد تونس بقوة هذا النهج، وتدعو إلى عقد المؤتمر بشأن إنشاء منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في أسرع وقت ممكن.

السيدة الحرباوي (تونس) (تكلمت بالفرنسية): أود باسم الوفد التونسي، أن أعرب عن تهانينا لكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى، وعن سرور وفد بلدي بالعمل الذي اضطلعت به ليبيا في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة.

يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها باسم حركة عدم الانحياز، ومجموعة الدول العربية، ومجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/69/PV.2).

تجتمع لجتنا هذه في وقت حرج للغاية، إذ يعيش أكثر من نصف سكان العالم في دول حائزة للأسلحة النووية أو دول أعضاء في التحالفات النووية. وبالرغم من الشواغل المتزايدة إزاء العواقب الإنسانية المروعة التي قد تنجم عن استخدام السلاح النووي ولو لمرة واحدة فقط، لم تُدمر حتى الآن أي من الأسلحة النووية، عملا بالمعاهدات الثنائية أو المتعددة الأطراف. وبالتالي، يجب علينا أن نبذل جهودا متجددة نحو نزع السلاح النووي بهدف تحرير الموارد التي تخصص حاليا لصنع هذه الأسلحة وصيانتها، وتخصيصها بدلا عن ذلك لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الديمقراطية وحماية بيئتنا، وبالتالي، لما يحقق السلام والأمن الدوليين.

وعليه، تولي تونس أهمية كبيرة لجهود نزع السلاح المتعددة الأطراف وسوف تواصل دعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز الحد من الأسلحة النووية والحد من خطر الانتشار النووي. وسيكون التزع الشامل للسلاح النووي أفضل سبيل لضمان عدم تحويل هذه الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية أو الجهات الفاعلة من غير الدول. وأود أن أعرب عن سرورنا بالاحتفال لأول مرة في ٢٦ أيلول/سبتمبر باليوم الدولي لإزالة الكاملة للأسلحة النووية، عملا بالقرار ٣٢/٦٨ وأن نؤكد تأييد تونس لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بترع السلاح النووي لاستعراض التقدم المحرز نحو نزع السلاح في عام ٢٠١٨.

قلقلنا إزاء الزيادة في عدد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المتداولة في أنحاء العالم.

وأنا واثق من أن الأعضاء يدركون أن أفريقيا عانت القدر الأكبر من تأثير الانتشار المفرط بلا ضوابط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهي في الواقع القارة الأكثر تضررا من الصراعات بجميع أشكالها. إن قارتنا واحدة من أكبر ساحات التداول غير المشروع للأسلحة من جميع الأنواع والأعيرة والمصادر، وهو ما يعزز أنشطة الجماعات الإرهابية. ولهذا السبب يجب على جميع أعضاء المجتمع الدولي مواصلة الالتزام الثابت بتنفيذ برنامج العمل، الذي نعتقد أنه الإطار الرئيسي لأنشطتنا من أجل منع الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة بجميع أشكالها ومكافحته والقضاء عليه. وفي هذا الصدد، يشدد وفد بلدي على الحاجة إلى بذل الجهود على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي للتصدي للجاني العرض والطلب لهذه التجارة غير المشروعة والحد من نقل الأسلحة غير المشروعة عبر الحدود، بما في ذلك السمسرة غير المشروعة، مع احترام القانون الدولي، ولا سيما حق البلد في الدفاع عن النفس.

وفي الختام، أود أنؤكد مجددا على الأهمية التي توليها تونس لجميع مسائل نزع السلاح المتعددة الأطراف والتزامها واستعدادها للتعاون التام مع جميع أصحاب المصلحة. كما ندعو المنظمات المختصة إلى إقامة علاقات التعاون وتعزيزها والعمل مع الدول على الصعيدين الوطني والإقليمي لضمان أن ينعم العالم بالسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أنتقل إلى المتكلم التالي، أود أن أطلب من الوفود التي تجري مشاورات في هذه القاعة، أن تفضل بإجرائها خارج القاعة حتى يتسنى سماع المتكلمين بوضوح.

السيد نيازالييف (قيرغيزستان) (تكلم بالإنكليزية): أود، بداية، أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتك، سيدي،

ونظرا للعولمة، فقد تغير طابع الاتجار الدولي بالأسلحة. وفي جميع أنحاء العالم، تُرتكب أعمال العنف أثناء التفاعلات وبعدها بواسطة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يسهل الحصول عليها ما دامت جزءا من تجارة مربحة، إلى جانب عدم كفاية تنظيمها. وبالتالي، فإن للانتشار غير المنضبط لهذه الأسلحة - التي لا تزال تقوض السلم والأمن الدوليين - آثارا مدمرة على المدنيين في حالات النزاع المسلح. وغالبا ما تكون النساء والفتيات الضحايا الرئيسيين لتلك الانتهاكات. وبالمثل، فإن من بين الأسباب التي تبعث على القلق ظهور شركات جديدة تقدم الخدمات الأمنية البحرية بفعل تزايد أعمال القرصنة، إلى جانب تحويل المزيد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الثقيلة إلى الشبكات الإرهابية، في انتهاك لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وعليه، تعرب تونس عن سرورها بإعطاء مسألة الأسلحة الصغيرة أهمية متزايدة في ولايات بعثات حفظ السلام وبناء السلام، لا سيما وأن هذه البعثات تساعدنا بالفعل على تعزيز سيادة القانون والحد من الاتجار بالأسلحة في إطار برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن. وتحقيقا لتلك الغاية، تشدد تونس على ضرورة تنفيذ إجراءات شاملة منسقة ومتسقة، تشمل الحوكمة والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية.

ونرحب أيضا بالنتائج الإيجابية لاجتماع الدول الخامس الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. يؤيد وفد بلدي التوصيات الرامية إلى إعطاء زخم جديد لتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. غير أننا نود أن نعرب عن

الصكوك الرئيسية في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، والاستقرار والأمن الاستراتيجيين. وفي هذا الصدد، شاركنا في الاجتماع الوزاري السابع للمعاهدة في ٢٦ أيلول/سبتمبر هذا العام، وأصبحنا طرفا في البيان الوزاري المشترك. وإذ نولي أهمية خاصة للتعجيل بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء نفاذها، نضم صوتنا إلى أصوات الذين يدعون جميع الدول إلى إبداء التزامها بوقف التجارب النووية، ونحث الدول المدرجة في المرفق ٢ والتي يلزم تصديقها، على القيام بذلك دون مزيد من التأخير.

نحن نعلق أهمية على قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الرامي إلى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من تكنولوجيا ومواد. من المهم أهمية حيوية منع الأطراف من غير الدول من الحصول على الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والتكنولوجيات والمواد، ووسائل إيصالها عن طريق تنفيذ القرار. وفي هذا الصدد، وضعت حكومة جمهورية قيرغيزستان خطة عمل وطنية واعتمدتها. كما نرحب بقرار إجراء استعراض شامل لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في عام ٢٠١٦.

ويتطلع وفد بلدي إلى تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح في جنيف، الذي لا يزال يحرز تقدما ضئيلا في عمله، وبالتالي يؤخر المفاوضات بشأن عدد من المسائل الرئيسية مثل نزع السلاح النووي، ومعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وضمانات الأمن السلبية. ونشجع كل الدول على إبداء الإرادة السياسية اللازمة لكي تفي آلية نزع السلاح بولايتها.

وإذ ندعو إلى الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، التزمت جمهورية قيرغيزستان في عام ٢٠٠٥ بعدم البدء بنشر أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، نرحب بمشروع

على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. كما نتوجه بالتهنئة لأعضاء المكتب الآخرين. ونؤكد لكم تعاوننا ودعمنا الكاملين في اضطلاصكم بواجبكم الهام.

إن الالتزام بسياسة نزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل من بين أهم مبادئ السياسة الخارجية لجمهورية قيرغيزستان. ونعتقد أنه لتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار وأساسه، ينبغي أن تكون معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية محط التركيز الرئيسي. وتأمل جمهورية قيرغيزستان أن يجري مؤتمر استعراض المعاهدة المقبل لعام ٢٠١٥ تقييما لتنفيذ الالتزامات ويحدد تدابير إضافية لتعزيز الجوانب الرئيسية الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

اليوم، هناك عدد من الفرص الجديدة المتاحة أمام إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. نحن نؤيد عملية العواقب الإنسانية الناجمة عن الأسلحة النووية، وعلى استعداد للمشاركة في المؤتمر الدولي الثالث المقبل في فيينا في كانون الأول/ديسمبر. لدى النظر في العواقب الإنسانية للأسلحة النووية، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للأضرار البيئية الناجمة عن تعدين اليورانيوم في الماضي والعملية اللاحقة المتمثلة في إنتاج الوقود النووي.

وترحب قيرغيزستان بإعلان يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر يوما دوليا للإزالة الكاملة للأسلحة النووية وقرار عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة معني بترع السلاح النووي من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد؛ في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨. وفي الوقت نفسه، ستواصل قيرغيزستان دعم الجهود الهادفة إلى توجيه الانتباه إلى أهمية البرامج التثقيفية في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

نحن نرى أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي صدقت عليها جمهورية قيرغيزستان في عام ٢٠٠٣، أحد

(انظر A/C.1/69/PV.2). ونود أن نشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة أنجيلا كين، على بيانها الاستهلاكي وأعرب عن تقديرنا للفريق التابع لها في مكتب شؤون نزع السلاح على عمله خلال العام الماضي.

تجري مداولاتنا في هذه الدورة التاسعة والستين في ظل مشهد أمني عالمي معقد وصعب على نحو متزايد، يتطلب مزيداً من الاستعجال في جهودنا الرامية إلى إيجاد حلول للأعمال غير المنجزة في جدول أعمال نزع السلاح، مع التصدي في الوقت ذاته لمجموعة من التحديات الناشئة الجديدة والمعقدة.

ومن وجهة نظر جامايكا، فإن هذه التطورات، إلى جانب العمل الجاري الذي يضطلع به المجتمع الدولي من أجل وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي من شروطها المسبقة السلم والأمن الدوليين، تعطي أهمية بالغة لدورة اللجنة الأولى هذه.

منذ ما يقرب من ٧٠ عاماً، وضع ميثاق الأمم المتحدة وضع إطاراً لنظام الأمن الجماعي يقوم على حظر استخدام القوة، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وتشكيل المؤسسات المتعددة الأطراف من أجل إنفاذ هذه المبادئ. إن خفض التدرجي للتسلح وتحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل يكتسيان أهمية بالغة في تحقيق هذه الأهداف. ونحن نؤمن بأن من الأهمية بمكان إعادة تأكيد هذه المبادئ العامة باعتبارها الأساس لجهودنا. وبغض النظر عما قد يكون التحدي والحقائق المتصورة الراهنة، يجر أن يضطلع تعزيز نزع السلاح المتعدد الأطراف بدور مركزي.

والسؤال الذي ما زلنا نطرحه في مواجهة المهام العاجلة الماثلة أمامنا والعقبات التي تعترض إحراز تقدم يتمثل في كيفية المضي قدماً بتزع السلاح المتعدد الأطراف، بعد تقريبا عقدين من الزمن لم يتخذ خلاهما إلا القليل من الإجراءات؛ هل يمكننا أن نبني على النجاحات التي حققناها في الماضي، وفي الآونة الأخيرة

القرار المعنون "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي". ونعتقد أيضاً أنه من أجل النجاح في تعزيز هذه الفكرة، ينبغي لنا أن نستخدم جميع المنابر الدولية.

ومن المساهمات الهامة في عملية نزع السلاح النووي إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وقعت معاهدة إنشائها في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ ودخلت حيز النفاذ في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩. وحددت المادة ١٨ من المعاهدة جمهورية قيرغيزستان وديعة للمعاهدة، وهو ما يشير إلى دور جمهورية قيرغيزستان في إنشاء المنطقة.

ونرحب بتوقيع الدول النووية على البروتوكول المتعلق بتوفير ضمانات أمن سلبية، الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا في ٦ أيار/مايو. لا يمكن إنكار أهمية وصلة هذا الحدث في ضوء الزيادة الملحوظة حالياً في عدد المنازعات فيما بين القوى العالمية الرئيسية وعدم وجود رؤية واضحة وشاملة لمستقبل النظام العالمي. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على التصديق على البروتوكول في أقرب وقت ممكن. جمهورية قيرغيزستان هي وديع البروتوكول، ومستعدة للاضطلاع بإخلاص بهذه المهام.

جمهورية قيرغيزستان هي المقدم الرئيسي، جنباً إلى جنب مع دول وسط آسيا الأخرى، لمشروع القرار المعنون "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا". وأعتنم هذه الفرصة لكي أدعو الجميع إلى الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار. وأرحب باشتراك فرنسا والصين في تقديم مشروع القرار، ونقدر دعم نيوزيلندا، وأكثر من عشرة بلدان أخرى. وعلى من يرغب في المشاركة في تقديم مشروع القرار الاتصال بوفد كازاخستان أو وفد قيرغيزستان.

السيدة ريتشاردز (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية):
تؤيد جامايكا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا نيابة عن حركة عدم الانحياز وترينيداد وتوباغو باسم الجماعة الكاريبية

سنبداً بالعمل الهام لتفعيل المعاهدة. وسوف يكون وجود أمانة عامة مخصصة ومزودة بموارد مناسبة، حاسماً لتنفيذها. في هذا الصدد، نؤيد تأييداً كاملاً البلد المرشح الذي يحظى بتأييد الجماعة الكاريبية، ترينيداد وتوباغو، كمقر لأمانة المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة.

وإذ نواصل التعامل مع الواقع المؤلم بأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تقتل ما يقدر بـ ٣٠٠ ٠٠٠ شخص كل عام في جميع أنحاء العالم، ترى جامايكا أن إدراج هذه الأسلحة في نطاق المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة، عنصر مكمل وهام لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي يظل جزءاً لا يتجزأ من جهودنا الرامية إلى التصدي لهذه الآفة. ويسرنا أن نكون جزءاً من المناقشات المثمرة والنتائج الناجحة التي توصل إليها الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة بها، الذي عقد في حزيران/يونيه. إن إنشاء صك ملزم قانوناً بشأن وسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإدراج الذخائر في برنامج العمل، سيكون حاسماً في الجهود المبذولة مستقبلاً؛ وكذلك ستكون مشاركتنا في مناقشات موضوعية بشأن مسائل مثل السمسة ومراقبة الحدود والنظر في أوجه التكامل بين برنامج العمل والمعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة.

إن الإجراءات الإيجابية في مجال الأسلحة التقليدية تتناقض مع عدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ بعد؛ وخطر التفجير النووي، سواء أكان ذلك عن عمد أم عن طريق الصدفة، ما زال جزءاً من وجودنا اليومي؛ ولا تزال

بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة؟ لقد حان الوقت لإجراء تغيير كبيراً في النموذج من أجل توسيع نطاق المنظور الذي نرى من خلاله لجدول أعمالنا بحيث يدرج البعد الإنساني؟ كيف يمكننا التغلب على أوجه القصور الهيكلية والتعامل مع المشاكل الكبيرة والعسيرة؟ كيف وإلى أي حد يمكننا زيادة النظر في مشاركة المرأة ومجموعات المجتمع المدني؟ والواضح هو أننا بحاجة إلى تعزيز مناخ تسوده الثقة المتبادلة، وعدم التمييز، وزيادة الشفافية والثقة، وإلى التحلي بالإرادة السياسية والالتزام بتحقيق الأهداف والأغراض المعلنة لهذه اللجنة، وتوسيع نطاق آلية نزع السلاح.

وقد شهدنا مؤخراً ممارسة الإرادة والعمل المتضافرين بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة التي تمثل معلماً تاريخياً. ومنذ أكثر من عام بقليل، اتخذ المجتمع الدولي موقفاً حازماً وهاماً لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية، للحد من المعاناة الإنسانية وللدفاع عن السلام والأمن والاستقرار على الصعيد العالمي. وبوصف جامايكا من البلدان التي تأثرت بصورة غير متناسبة من تجارة الأسلحة التقليدية غير المسؤولة، ومدافعة قوية عن المعاهدة، فإنها ترحب بما تم مؤخراً من إيداع الصك الخمسين للتصديق الأمر الذي يوفر الأساس لدخولها حيز النفاذ المبكر في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. ونحن نشعر بالاعتزاز لإسهامنا الفعال في هذه العملية، ولكوننا من بين أوائل الدول التي وقعت على المعاهدة وصدقت عليها. وقد استطعنا إنجاز ذلك، والفضل يعود جزئياً إلى الدعم من شركائنا سواء داخل أو خارج الجماعة الكاريبية، كما نشيد بحكومة نيوزيلندا لوضعها تشريعاً نموذجياً ساعدنا على تحقيق هدفنا المتمثل في التصديق المبكر عليها.

ونظراً لأن موعد بدء نفاذ المعاهدة قد أوشك على الحلول، فإنه يتعين علينا أن نوجه اهتمامنا إلى تنفيذها بشكل كامل وفعال. ولذلك فإننا نرحب بعرض المكسيك الحست التوقيت لاستضافة المؤتمر الأول للدول الأطراف في عام ٢٠١٥ حيث

نموذجاً لإنشاء مناطق أخرى. ولذلك نؤيد الدعوة إلى أن يعقد دون مزيد من التأخير المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ويمثل المؤتمر فرصة طيبة لا يمكننا أن نفوتها.

إن جامايكا ما زالت تولي أهمية كبيرة لمشاركة المرأة في جميع عمليات صنع القرار فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ويسرنا كثيراً بالتالي الاعتراف في الآونة الأخيرة بأهمية النهوض بمشاركة المرأة في برنامج عمل الأمم المتحدة وإدراج أحكام قوية بشأن العنف الجنساني في معاهدة تجارة الأسلحة. ولذلك، فإننا نؤيد تماماً مشروع القرار السنوي الذي عرضته ترينيداد وتوباغو، بعنوان "المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة"، ونتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء مرة أخرى هذا العام.

سيجتمع قادتنا خلال أقل من عام في مؤتمر القمة الرفيع المستوى لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي يأتي في صميمها في القضاء على الفقر. ولا يمكن فصل مداولتنا عن وضع الخطة الإنمائية الجديدة في الأشهر المقبلة. وفي الواقع، وفي سياق النفقات العسكرية العالمية الهائلة، فإن الصلة بين نزع السلاح والتنمية تستحق مزيداً من الاهتمام. فالأرقام مذهلة حقاً. وينفق الآن حوالي ١,٧ تريليون دولار سنوياً على الأسلحة والمعدات العسكرية من جميع الأنواع، مما يستهلك حصة كبيرة جداً من الموارد المالية في العالم. وبوصفنا دول جزرية صغيرة نامية، نرى أن الآن هو الوقت المناسب أكثر من أي وقت مضى لإعادة توجيه أجزاء كبيرة من هذه الأموال لمساعدة المبادرات الإنمائية العالمية واستراتيجيات القضاء على الفقر.

السيدة نغوين (فيت نام) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أقدم إليكم بأحر تهانينا بمناسبة توليكم رئاسة اللجنة الأولى هذا العام. ونؤمن إيماناً قوياً بأن قيادتكم القديرة ستحقق نتيجة ناجحة لدورة هذا العام.

هناك شواغل لم تعالج بشأن الأنشطة النووية لبعض الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ولا يزال عدد من دول خارج نظام معاهدة عدم الانتشار؛ كما أن مؤتمر نزع السلاح ما زال في حالة من الخلل الوظيفي. وستتاح لنا الفرصة في العام القادم خلال مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، للوفاء بالتزاماتنا والاتفاق على وسائل جديدة ومبتكرة من أجل تعزيز تنفيذ نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار. ولكننا لسنا متأكدين بعد ما إذا كنا سوف نحقق النجاح. فالوقت يمر. وإننا نحباه، وقد تبقى أقل من سبعة أشهر على المؤتمر، بخطورة التحديات الماثلة أمامنا في معالجة مسألة عدم تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي.

ومع اقتراب عام ٢٠١٥، نرحب وننضم إلى الزخم المتجدد بقيادة مجموعة متزايدة من الدول من مناطق مختلفة ومن المجتمع المدني، لاتخاذ إجراءات ملموسة من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وتحقيقاً لهذه الغاية، فقد سرنا أننا شاركنا في الاجتماع الوزاري المعقود مؤخراً للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر. ونحن نؤيد أيضاً بشدة الجهود الرامية إلى إدراج الشواغل الإنسانية في مقدمة الخطاب المتعلق بالأسلحة النووية. ويعكس هذا الموقف قلقنا البالغ إزاء الآثار الإنسانية الكارثية التي تنتج عن التفجير النووي، عرضياً كان أو متعمداً، والأمر الذي يبرز الحاجة الملحة لحظر هذه الأسلحة. وكانت مشاركتنا في مؤتمر أوسلو وناياريت هي الدليل على رغبتنا القوية في أن نرى التقدم المطلوب بشدة من أجل القضاء على الأسلحة النووية. ولذلك، فإننا نتطلع إلى المشاركة في المؤتمر الثالث الذي سيعقد في فيينا في وقت لاحق من هذا العام.

وتشيد جامايكا بالدور الذي تضطلع به المناطق الخالية من الأسلحة النووية في دعم النظام الدولي لعدم انتشار النووي وتعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين. ونحن في منطقة البحر الكاريبي أطراف في معاهدة تلاتيلولكو، التي لطالما كانت

في ذلك الاجتماع الوزاري غير الرسمي الذي عقد مؤخرا في إطار الاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، والاجتماعات الأخيرة بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية. ونحن نرى أنه ينبغي لجميع الدول تسريع الجهود المبذولة لمعالجة القضايا العالقة في مجال نزع السلاح النووي. ويشمل ذلك إجراء مشاورات بشأن اتفاقية لترع السلاح النووي، ومفاوضات حول إبرام صك ملزم قانونا بشأن ضمانات الأمن السلبية، والشروع في التفاوض بشأن معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية. إننا ندعو إلى مزيد من التوقعات والتصديقات على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في أقرب فرصة ممكنة، وخاصة من جانب الدول التي يلزم تصديقها على المعاهدة لدخولها حيز النفاذ.

وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد على الدور المحوري لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في النظام العالمي لترع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ويجب تنفيذ خطة العمل المؤلفة من ٦٤ نقطة، التي اعتمدت خلال المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ٢٠١٠، بجد وبسرعة. وبينما نقترّب من المؤتمر الاستعراضي القادم، هناك مخاوف جدية من تأخرنا على صعيد التحضيرات الفنية والإجرائية على السواء. والنتائج النهائية للاجتماعات المعقودة مؤخرا، في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والأجواء التي سادتها تظهر بوضوح وجود حاجة ماسة للالتزام أكثر جدية ولإنجازات عملية، إذا أردنا تحقيق نتائج جيدة في المؤتمر الاستعراضي في غضون أقل من سبعة أشهر.

وعلى الجانب الإيجابي بقدر أكبر، تشجعنا الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في مجال ضمان الأمن النووي وتعزيز الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية. ونثني على العمل الجاد الذي تقوم به الوكالة والذي تستفيد من خلاله المزيد والمزيد من الدول، بما في ذلك البلدان النامية، من المساعدات التقنية للوكالة.

ويشرفني كثيرا اليوم أن أمثل فييت نام في الأمم المتحدة للمرة الأولى. وأنا أتطلع بإخلاص إلى العمل مع كُثب مع الأصدقاء والزملاء إذ اضطلع بمسؤولياتي في المستقبل.

تؤيد فييت نام البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا، السفير ديسرا بيركايا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز؛ والبيان الذي أدلى به ممثل الفلبين، السفير ليبران كاباكتولان، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/69/PV.2).

نبدأ عمل اللجنة الأولى هذا العام في ضوء عدد من التحديات الجديدة. فمن أفريقيا إلى آسيا وأوروبا، اتسم الأمن الدولي بالازمات والتوترات المتأججة خلال العام الماضي، على الرغم من أن الكثير من الجهود قد بذلت لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

وكما قال الأمين العام، لم يكن هذا العام عاما رهيبا فحسب فيما يتعلق بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ولكن ينظر الآن أيضا إلى نزع السلاح نفسه، كحل بعيد المنال.

وأمام هذه التحديات الجسيمة، من الأهمية للغاية بمكان أن نضاعف جهودنا لإرساء أساس آخر لإشاعة جو من الثقة الاستراتيجية، من شأنه أن يفضي إلى تحسين الأمن الدولي لكل دولة من الدول الأعضاء. وفي رأينا، تتضمن العناصر الأساسية لمثل هذا النهج احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وخاصة احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والجهود الرامية إلى الحد من اللجوء لاستخدام القوة في العلاقات الدولية.

ومن أجل تحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل، ينبغي أن يظل نزع السلاح النووي الأولوية القصوى. وتسعدنا الجهود التي بذلت مؤخرا لتحقيق هذه الغاية، بما

من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر الحدود. ونود أن نؤكد أن تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة، نظرا دخولها حيز التنفيذ في وقت لاحق من هذا العام، يجب أن يتم بطريقة متوازنة وغير تمييزية.

ونؤيد أيضا الأغراض الإنسانية لاتفاقيتي الذخائر العنقودية والألغام المضادة للأفراد. وعلى المستوى الوطني، تنفذ فييت نام في الواقع مختلف عناصر هاتين الاتفاقيتين، بما في ذلك إنشاء آلية وطنية وخطة عمل لمعالجة مشكلة آثار المتفجرات من مخلفات الحرب في فييت نام. ونعمل بشكل وثيق مع الشركاء الدوليين في هذا المجال المهم.

ويعتمد إحراز تقدم في مجال نزع السلاح إلى حد كبير على البيئة الأمنية الدولية. ولكنه يعتمد أيضا على آلية نزع السلاح، التي يعتقد على نطاق واسع وعلى نحو متزايد أنها لا تحقق أي نتائج. ومع التمسك بالمبادئ المتفق عليها على المستوى المتعدد الأطراف، يمكننا أن نستكشف سبلا لتعزيز كفاءة آلية نزع السلاح بما في ذلك، على سبيل المثال، اختبار مدى التأزر بين الآليات الناشئة، مثل القرار المتعلق بمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعني بترع السلاح النووي والمبادرة المتعلقة بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. ونحن أيضا منفتحون على مواصلة النقاش حول تحسين عمل اللجنة الأولى.

في الختام، أود أن أكرر استعدادنا للعمل بشكل وثيق معكم، سيدي الرئيس، والدول الأعضاء الأخرى لضمان نتيجة ناجحة لدورة هذا العام، مما يساهم في بناء الزخم لمزيد من النجاحات في العام المقبل عندما نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة.

السيدة داغر (لبنان): يسرني بداية أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، وسائر أعضاء هيئة المكتب بأحر التهاني لانتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. كما يطيب لي أن أعبر عن خالص شكرنا وتقديرنا لسلفكم ولأعضاء هيئة المكتب خلال

إن فييت نام تعطي الأولوية دائما للسلامة والأمن النوويين. ونحن نبذل قصارى جهودنا للقيام بمسؤوليتنا في رئاسة مجلس محافظي الوكالة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ بطريقة متوازنة وفعالة. وإننا ممتنون لتعاون جميع الدول الأعضاء ودعمها. وتعاون فييت نام أيضا بشكل وثيق مع الوكالة والشركاء الدوليين لتطوير بنيتنا التحتية للطاقة النووية. كما شاركنا بفعالية في مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود مؤخرا في هولندا.

ويتمثل عنصر مهم آخر من عناصر النظام العالمي الخاص بالمسائل النووية في المناطق الحالية من الأسلحة النووية ومركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. ولذلك، تولى رابطة أمم جنوب شرق آسيا دائما أهمية كبيرة للمعاهدة المتعلقة بانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وتعمل بشكل وثيق مع الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف اختتام المفاوضات بشأن توقيع الدول الحائزة لأسلحة نووية على البروتوكول الملحق بالمعاهدة بدون تحفظات. ويسعدنا استئناف الاجتماع بين دول الرابطة، والدول الحائزة للأسلحة النووية يوم الأربعاء، ٨ تشرين الأول/أكتوبر، على هامش جلسات اللجنة الأولى، وتنتقل إلى استمرار التواصل مع الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويحدونا الأمل أيضا في انعقاد المؤتمر المعني بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل قريبا وفي أن يحقق نتائج موضوعية قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم الانتشار. ومن الواضح وضوح الشمس أن نتائج المؤتمر الاستعراضي ستوقف، في جزء كبير منها، على ذلك المؤتمر.

إننا نتفق مع الرأي القائل بأنه من حق الدول السيادي الاحتفاظ بالأسلحة التقليدية واستيرادها وتصنيعها لأغراض الدفاع الشرعي عن النفس. ونؤيد استمرار تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وذلك للحد

ويذكر لبنان بأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار، ويناشد بالتالي المجتمع الدولي، ضرورة الضغط على إسرائيل من أجل إخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وإذ يؤكد لبنان على حق الدول الذي تضمنه معاهدة عدم الانتشار في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستعمالها للأغراض السلمية، يرى أن معالجة العواقب الإنسانية للأسلحة النووية بات ملحا.

ويرحب في هذا الصدد بنتائج مؤتمري أوسلو ونياريت ويتطلع إلى مؤتمر فيينا المقبل ومؤتمر عام ٢٠١٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، كمنااسبة لتعزيز الوعي وإيجاد الحلول الملائمة والشاملة، بحيث لا يكون التطور العلمي على حساب التنمية والسلامة العامة.

وإذ يؤكد لبنان على حق الدول في الدفاع عن نفسها، كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، وفي حيازة الأسلحة وتصنيعها وتصديرها، فإنه يرحب بدخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ، ويأمل في أن تسهم في قيام رقابة دولية على حركة السلاح وعدم السماح باستعماله لانتهاك القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، أو لدعم وتشجيع الأعمال الإرهابية والجريمة المنظمة. كما يأمل أن تتبلور من خلالها آلية لمحاسبة الدول في حال عدم الامتثال لقرارات الأمم المتحدة. إن لبنان الذي يناشد المجتمع الدولي تكثيف الجهود والعمل معا من عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، إنما يتحدث من باب تجاربه المرة التي عانى منها ولا يزال يفعل التهديد الإسرائيلي المستمر لأرضه وجوه وبحره. وقد عانى ولا يزال من الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على أراضيه ومنشآته ومرافقه الأساسية بأسلحة فتاكة ومحزنة لا يزال يسقط ضحية لها اللبنانيون الأبرياء.

الدورة المنصرمة. وينضم وفد بلدي إلى البيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، والبيان الذي ألقاه ممثل مصر باسم المجموعة العربية (انظر A/C.1/69/PV.2).

نجتمع اليوم وطول الحرب تفرع في منطقتنا، حرب ضد العنف، حرب ضد الإرهاب، حرب ضد الإجرام، حرب من أجل السلام، وحيداً لو أن للسلام طريقاً غير الحرب. وحيداً لو تتحد الجهود وتتكاتف الدول من أجل بناء المؤسسات وتعزيز قدراتها وتحقيق الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية المستدامة، فنتعدهم أسباب العنف وتزول بؤر الإرهاب ويسود بدل مشهد الإجرام منطوق التعايش والتسامح والحوار بين الأديان والحضارات.

يصح اليوم أكثر ما يصح قول الأمين العام للأمم المتحدة بأن لا أياد صالحة لسلاح غير صالح. فالسلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، ومنها الأسلحة الكيميائية، كلها سيف مسلط على الأمن والسلم الدوليين. ويؤكد لبنان على ضرورة تضافر الجهود الدولية من خلال وكالات وأجهزة الأمم المتحدة المتخصصة للتخلص من تهديدها الآثم. ويرحب لبنان بإعلان ٢٦ من أيلول/سبتمبر اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ويتطلع إلى تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية والتوصل إلى معاهدة شاملة لهذا الغرض.

ويؤكد لبنان بأن الإزالة التامة للأسلحة النووية تبقى هي الضمانة المطلقة الوحيدة ضد استخدام هذه الأسلحة والتهديد باستخدامها، وتحقيق السلم والأمن والاستقرار والسلام العادل والشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط والعالم.

وبناء عليه، يطلب لبنان مجدداً بتنفيذ القرار ١٩٩٥ المتعلق بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، في إطار رؤية إقليمية متكاملة وشاملة، ومن دون ازدواجية. ويؤكد على أهمية انعقاد المؤتمر ذي الصلة في أقرب وقت ممكن وبمشاركة جميع الأطراف المعنية.

والظروف القيمة لتمكين الأمانة من أداء واجباتها بصورة شفافة وفعالة وناجحة.

وقد تمثلت النتيجة الرئيسية الأخرى التي تحققت في العام الماضي في تعاون المجتمع الدولي تعاوناً حاسماً وفعالاً على إزالة وتدمير مخزون سوريا المعلن من الأسلحة الكيميائية. ونشيد بعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. والواقع أنه كان نموذجاً للكيفية التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يستجيب بها لهذه الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وفي الوقت ذاته، يساورنا بالغ القلق إزاء المزامع الجديدة بشأن استخدام غاز الكلورين. فهذه الأعمال المروعة تدرج ضمن إطار التردّي العام للمبادئ الرئيسية المتعلقة بحماية المدنيين في النزاع المسلح، أو عدم احترامها، الواضحين في سوريا.

وما زلنا متفائلين بأن المفاوضات بين حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ وإيران، التي من المقرر أن تُستأنف هذا الأسبوع في فيينا، يمكن أن تفضي إلى حل ناجح لمسألة إيران النووية. وقد أحرز بعض التقدم منذ إتاحة الفرصة للجهود الدبلوماسية مجدداً قبل عام، لكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتسوية هذه المسألة على نحو يستجيب لجميع شواغل المجتمع الدولي إزاء طابع برنامج إيران النووي.

وإذ نأمل أن تعزز هذه المفاوضات مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فيما يتعلق بركن عدم الانتشار، فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء الحالة العامة لنظام نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وعدم تصديق جميع دول العالم على المعاهدة يضعف مصداقيتها وفعاليتها في كفالة عدم انتشار الأسلحة النووية والعمل كإطار لتحقيق نزع السلاح النووي.

إن برنامجي الأسلحة والقذائف النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما زالاً يثيران بالغ القلق. ونحن نلاحظ تطورات هامة فيما يتعلق بالأسلحة النووية والقذائف التسيارية

وأؤكد ختاماً دعم وفد بلدي الكامل لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء هيئة المكتب، وأتمنى لكم النجاح والتوفيق في قيادة مداولات هذه اللجنة نحو أفضل النتائج.

السيد كمينت (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): باديء ذي بدء، أود أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين، في تهنئتك، سيدي، على تولي الرئاسة، مؤكداً لكم كامل دعم وفد بلدي. وتؤيد النمسا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في هذه المناقشة (انظر A/C.1/69/PV.2).

إن اللجنة الأولى تتيح على الدوام فرصة لاستحضار العام الماضي واستشراف آفاق المستقبل، ولتقييم ما حققه المجتمع الدولي في هذا المجال الحيوي للغاية من مجالات العلاقات الدولية. وقد شهد العام الماضي تطورات مشجعة للغاية. بيد أن تطورات واتجاهات أخرى تثير قدراً كبيراً من الانزعاج وتطرح أسئلة جدية عن مستقبل هيكل الأمن الدولي القائم على سيادة القانون.

ومعاهدة تجارة الأسلحة من بين أهم التطورات الإيجابية. وقد تشرفت النمسا بأن تكون من بين الدول الخمسين الأولى التي صادقت على المعاهدة. وبدخولها حيز النفاذ عما قريب، ومن خلال معاييرها الدولية الفعالة لتنظيم تجارة الأسلحة على الصعيد الدولي، فإننا نتوقع أن تسهم المعاهدة إسهاماً هاماً في الأمن البشري، وحقوق الإنسان، والتنمية. وسيكتسب إضفاء طابع عالمي عليها وتنفيذها تنفيذاً فعالاً أهمية حاسمة لترجمة ما ينص عليه هذا الصك الفعال والقوي من التزامات إلى تدابير ملموسة في الميدان. ونشكر المكسيك على نجاح الاجتماع التحضيري الأول، ونتطلع إلى الاجتماع المقبل في ألمانيا. وقد اقترحت النمسا أن تستضيف الأمانة الدائمة المقبلة للمعاهدة في فيينا، التي تشكل مركزاً عالمياً للمسائل المتعلقة بالأمن والتنمية، مما نعتقد أنه سيتيح طائفة واسعة من الخبرة

بعد ٤٤ عاما من بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، و ١٩ عاما من تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، نرى أن هذا يشكل تهديدا أساسيا ومتزايدا لمصادقية المعاهدة. ونحث جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على مضاعفة جهودها من أجل زيادة مصداقية جهود نزع السلاح النووي واتجاهها وتركيزها. وفي هذا السياق، تود النمسا أن تدعو جميع الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ إلى اتخاذ إجراءات حاسمة نحو التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قبل انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥. إن استمرار عدم بدء نفاذها يقوض أيضا مصداقية ونسيج النظام العالمي لترع السلاح النووي وعدم الانتشار.

تكتسي جميع مجالات التعاون الأخرى لمنع انتشار الأسلحة النووية وكفالة الامتثال لهذه الالتزامات أهمية وتتفق مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، شأنها شأن جميع الجهود الرامية إلى تشجيع وتيسير نزع السلاح النووي وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتعتبر النمسا أن الزخم والتركيز المتزايدين على العواقب الإنسانية للأسلحة النووية على نحو ما هو مجسد في ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأقر به في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، تطور بالغ الأهمية. وفرت المناقشات التي جرت بالاستناد إلى الحقائق في المؤتمرين الدوليين في النرويج في عام ٢٠١٣ والمكسيك في عام ٢٠١٤ أدلة دامغة على أن المجموعة الواسعة من العواقب الإنسانية أكبر بكثير مما كان مفهوما في السابق. وحتى ما يسمى بالتراشق المحدود بالأسلحة النووية باستخدام جزء ضئيل من الترسانات النووية الحالية يمكن أن يؤدي إلى حالات طوارئ إنسانية فورية واسعة النطاق. ستكون صور هيروشيما وناغازاكي باهتة بالمقارنة معها.

لا توجد قدرات وطنية أو دولية للتعامل مع هذه العواقب بأي طريقة مناسبة. لن يكون ولا يمكن أن يكون هناك منتصر

في شبه القارة الهندية. ومما يدل على هذا أيضا، المصاعب التي واجهناها في تنفيذ قرار عام ٢٠١٠ بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي تؤيده النمسا تأييدا كاملا.

وما انفكت النمسا تؤيد تأييدا قويا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأشد القواعد صرامة فيما يتعلق بعدم الانتشار. غير أن التركيز على الانتشار لا يكفي. فبينما نتطلع إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، فإن التقدم المحدود المحرز بشأن إجراءات نزع السلاح الواردة في خطة عمل عام ٢٠١٠ يشكل مصدر قلق وإحباط متزايدين. وإننا نقر بما قدم من اقتراحات وما اتخذ من خطوات من لدن فرادى الدول الحائزة للأسلحة النووية، مثل عمليات التخفيض والتعديلات المحدودة التي أدخلت على النظريات. لكن تغيير الاتجاه تغييرا واضحا للابتعاد عن الاعتماد على الأسلحة النووية، الذي كنا مع آخرين نأمل أن يبدأ بعد عام ٢٠١٠، لا أثر له بتاتا. والواقع أن تطورات مثل الأزمة في أوكرانيا، التي أعرب الاتحاد الأوروبي عن موقفه بشأنها، يستخدمها البعض للتشكيك حتى في جدوى نزع السلاح النووي.

كما نرى أننا لا ندرك كيف أن الاستثمارات الواسعة في الأسلحة النووية ومرافقها الأساسية، وبرامج تحديثها واستبدالها، وما ينجم عن ذلك بصورة بديهية من نية الاعتماد على هذه الأسلحة لأجيال قادمة، يمكن أن تفسر على أنها تتماشى مع الواجبات والالتزامات بموجب المادة السادسة من خطة عمل عام ٢٠١٠.

ربما يكون هذا الاستمرار في الاعتماد على الأسلحة النووية أكبر قوة دافعة لانتشار هذه الأسلحة. قد لا يؤدي هذا السلوك إلى انتشار الأسلحة والتكنولوجيا لكنه ينشر بالتأكيد الرمز والوضع المرتبطين بالأسلحة النووية.

المحدد، وسنطرح ما نريد من نقاط لاحقا في البيان بشأن الأسلحة التقليدية في وقت لاحق من الدورة.

السيد الشنفري (عمان): أود في البداية، السيد الرئيس، أن أتقدم لكم باسم وفد سلطنة عمان بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في أعمال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. وإننا على ثقة من أن ما تتمتعون به من خبرة ومهارة دبلوماسية سوف تقود أعمال هذه اللجنة إلى النتائج الإيجابية المرجوة. كما أود أن أسجل لسلفكم، الممثل الدائم لوفد ليبيا، رئيس اللجنة في الدورة السابقة وزملائه، أعضاء المكتب، خالص الشكر والتقدير على جهودهم المميزة.

يعرب وفد بلدي عن تأييده لما جاء في بيان حركة عدم الانحياز وبيان المجموعة العربية (انظر A/C.1/69/PV.2).

لقد عبرت حكومة بلدي في كلمتها في المناقشة العامة للجمعية العامة (انظر A/69/PV.20) عن اقتناعها الراسخ بأن على المجتمع الدولي المسؤولية عن حماية العالم من خطر الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وبالرغم من العديد من المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي عقدت خلال العقود الثلاثة الماضية، إلا أنه لم يتم إحراز أي تقدم ملموس في محادثات نزع السلاح النووي أو الحد من انتشاره.

ويعرب بلدي عن قلقه إزاء التأخير في عقد المؤتمر الدولي المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والذي كان من المقرر عقده في عام ٢٠١٢ تنفيذا لقرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. إلا أنه لم يتحقق حتى الآن. وهو دليل على أن بعض الأطراف لا تدرك أهمية وغاية هذا المؤتمر. وإذ تقترب اليوم من موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي المقرر عقده في العام المقبل، فإننا نعتقد أنه حان الوقت لكي يحسم موضوع عقد المؤتمر الدولي بشأن الشرق الأوسط. إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار

في هذا السيناريو. ستخسر البشرية جمعا. وكما قال رونالد ريغان، لا يمكن الانتصار في الحرب النووية، ولا يجب خوضها أبدا. وتوافرت أيضا معلومات جديدة عن المخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية. هذه المخاطر قائمة؛ إنها أكثر جسامة مما كان معروفا في السابق؛ ولا يمكن القضاء عليها بشكل كامل. كانت البشرية محظوظة في مناسبات عديدة في الماضي، والعقل يقتضي اتخاذ إجراءات عاجلة لتجاوز الأسلحة النووية.

لهذه الأسباب وللمواصلة وتعميق هذا الخطاب، ستستضيف النمسا مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر. تسعى النمسا إلى تعزيز النظام العالمي لئلا يترفع السلاح النووي وعدم الانتشار وتوليد زخم لتحقيق تقدم ملموس بشأن نزع السلاح النووي. وإذ تواجه مصداقية وفعالية نظمنا المستندة إلى المعاهدات تحديات على نحو متزايد، نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي توحيد الصف حول الحتمية الإنسانية التي تشكل الأساس لجميع أعمالنا. نحن ممتنون للغاية للاهتمام الواسع النطاق والإعراب عن الدعم لهذه المبادرة، وليس أقله في العديد من البيانات التي أدلى بها هنا في الأيام القليلة الماضية. ونرحب بجميع الدول وقد وجهت الدعوة إليها جميعا. وباب المشاركة في المؤتمر مفتوح أيضا أمام المنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. ونحن نشجع إجراء مناقشات صريحة وموضوعية وبناءة. ونتطلع إلى المشاركة النشطة من جميع أصحاب المصلحة الذين يريدون رؤية تقدم يحرز في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ولا تزال الأسلحة التقليدية تسبب خسائر في الأرواح ومعاناة إنسانية على نطاق واسع. ويجب أن تظل الجهود الرامية إلى الحد من العنف المسلح والمعاناة الإنسانية الناجمين عن الأسلحة التقليدية ومنعهما أولوية للمجتمع الدولي. أرى أن إشارتي تومض، لذا سأوقف هنا لكي أنتهي في الموعد

يؤكد بلدي على التزامه التام ببرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه لعام ٢٠٠١. وفي هذا الإطار، سن بلدي العديد من القوانين واللوائح لمكافحة هذه الظاهرة.

كما أود أن أشير إلى أن بلادي قدمت صك انضمامها إلى اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام في ٢٠ آب/أغسطس، وهي بذلك تصبح الدولة الطرف ١٦٢ في هذه الاتفاقية الهامة والتي تتناول بعدا إنسانيا مهما في تجنيب الأفراد من الوقوع كضحايا للألغام بسبب ويلات الحروب والصراعات.

وفي الختام، يدعو وفد بلادي كافة الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها ذات الصلة بترع السلاح، وعلى وجه الخصوص الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. ونأمل أن تسهم مداولات وأعمال هذه اللجنة تحت رئاستكم، السيد الرئيس، في تحقيق تطلعات كافة شعوب العالم إلى الأمن والسلام والاستقرار.

السيد كولغا (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنيكم، سيدي، على توليكم منصب الرئيس. ويؤكد وفد بلدي، وأنا شخصيا، دعمنا الكامل لكم في مسعاكم.

وإذ نؤيد تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.2)، نود أن نسلط الضوء على بعض المسائل المحددة التي تولي لها إستونيا أهمية خاصة في دورة اللجنة الأولى لهذا العام.

يتشاطر بلدي رأي الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن معاهدة تجارة الأسلحة صك بالغ الأهمية في كبح النقل غير المشروع وغير القانوني للأسلحة التقليدية إلى مناطق الصراع أو إلى أطراف النزاعات المسلحة. ويسر

الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط أمر بالغ الأهمية. وعلى المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الوديدة لمعاهدة عدم الانتشار، أن يوليه الدعم والجهد لكي يتحقق.

وإذ يساند بلدي هذا المقترح، فإنه يدعو إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن تخضع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية تنفيذا لاتفاق عام ١٩٩٥ الذي شمل اعتماد قرار بشأن الشرق الأوسط، والذي ربط بشكل موضوعي بين التمهيد اللانهائي للمعاهدة من جهة وبين إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وانضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من جهة أخرى. إلا أنه، وللأسف، لم يتحقق أي تقدم في هذا الإطار حتى الآن.

ويعرب وفد بلدي عن أمله في أن تقود خطط العمل التي أقرها المؤتمر الاستعراضي إلى تسريع الخطوات للمضي قدما في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. إن تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتي بدورها تساهم بشكل أساسي في التنمية المستدامة، حيث أن امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية حق مشروع لجميع الدول لخدمة برامجها التنموية. وفي هذا الإطار، نأمل أن تصل المحادثات الخاصة ببرنامج إيران النووي إلى تحقيق النتائج الإيجابية المرجوة عبر التفاهات بما يحقق المصلحة العامة للجميع.

شارك بلدي دول العالم الاحتفال الذي عقد لأول مرة بمناسبة إعلان يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر من كل عام يوما دوليا للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨، بمبادرة من مجموعة بلدان حركة عدم الانحياز. وهي مناسبة تجمعنا لتذكر وتندارس هذه القضية التي تهم العالم والبشرية جمعاء، لنحيا معا في كوكب خال من خطر الدمار والخراب.

تكراره باستمرار على مر السنين، وقد أصبح بالفعل الشعار غير الرسمي للمؤتمر. وهذا العام لا يشكل استثناء. ويتضمن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح شواغل عالمية، ونعتقد أن تلك الشواغل ينبغي التفاوض بشأنها على أساس شفاف وغير تمييزي ومتعدد الأطراف، ومع توسيع نطاق مشاركة الدول المهتمة بالأمر. وفي هذه المرحلة، أود أن أكرر طلب إستونيا المشاركة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة في مناقشات نزع السلاح بوصفها عضواً كاملاً العضوية في مؤتمر نزع السلاح. كما نكرر الدعوة إلى التعجيل بتعيين مقرر خاص لاستعراض مسألة العضوية.

وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية مواصلة المشاورات بشأن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح ونرحب بترشيح سفير ألبانيا لمنصب صديق رئيس مؤتمر نزع السلاح المعني بتوسيع العضوية. وهذا في الحقيقة خطوة تقدمية وتطلعية، من شأنها تعزيز المشاورات حول توسيع العضوية، وهو ما يقضي به النظام الداخلي وكذلك القرار بشأن مؤتمر نزع السلاح. ومن المؤسف أنه لم ترد أي إشارة فعلية إلى ذلك في تقرير المؤتمر ولا في القرار المتعلق بمؤتمر نزع السلاح. غير أننا نود أن نؤكد مجدداً التزامنا القوي بمؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح وبالنظر إلى الطابع العالمي للأمم المتحدة، لا نرى أي سبب أو مبرر أخلاقي لعدم السماح لدولة مهتمة بالأمر بالمشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة في مناقشات ومفاوضات نزع السلاح والإسهام في أهدافها.

أرحب بالتطورات الإيجابية العديدة التي حدثت خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية في الجهد غير العادي للقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري. وتشكل هذه التطورات خطوات هامة نحو التفكيك الكامل لبرنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

إستونيا أيضاً عظيم السرور أن ترى أن أكثر من نصف الدول الأعضاء قد وقعت بالفعل على المعاهدة وأن ما يزيد على ٥٠ بلداً قد صدقت عليها. ونتيجة لذلك، فإنها ستكون دخول المعاهدة حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وهذا إنجاز كبير للمجتمع الدولي. وأود أن أشجع الدول التي لم توقع بعد المعاهدة على أن تفعل ذلك قبل دخولها حيز النفاذ. وكخطوة تالية، يتعين على المجتمع الدولي أن يركز على تنفيذ المعاهدة وتحقيق الانضمام العالمي إليها. وبلدي ملتزم التزاماً قوياً بالعمل من أجل ذلك.

وبدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة يُذكرنا بالمرّة السابقة التي تمكن فيها المجتمع الدولي من إحراز تقدم في إبرام معاهدة عالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار. وللأسف، فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ حتى اليوم، أي بعد مرور ١٧ عاماً على إبرامها. ونحث الدول، ولا سيما تلك التي يلزم انضمامها لدخول المعاهدة حيز النفاذ، على توقيع المعاهدة والتصديق عليها دون مزيد من التأخير.

بالنسبة لإستونيا، تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم انتشار النووي. ونؤكد مجدداً دعمنا الكامل للركائز الثلاث للمعاهدة ولتنفيذ جميع الالتزامات المقطوعة بموجبها أو تلك التي تم التعهد بها خلال المؤتمرات الاستعراضية السابقة. وستواصل إستونيا تعزيز التنفيذ الكامل لخطة العمل لعام ٢٠١٠، والتي تشمل خطوات عملية بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وهي خريطة طريقنا المشتركة نحو المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥. وضمان تنفيذ الإجراءات الـ ٦٤ المنصوص عليها في خطة العمل هو مسؤولية جماعية تشارك فيها جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار دون استثناء.

والآن، أود أن أنتقل إلى مؤتمر نزع السلاح. إن القول بأن حالة الجمود المستمر في المؤتمر لا تزال تثير قلقاً عميقاً يجري

لا يزال دعم أنشطة إزالة الألغام ضروريا لعمليات تحقيق الاستقرار في الدول الخارجة من الصراع وللعودة الآمنة للاجئين. وإستونيا عاقدة العزم على دعم إزالة الألغام لأغراض إنسانية والإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد زادت إستونيا مساهماتها خلال السنوات القليلة الماضية، وتواصل القيام بذلك. ويشمل ذلك تقديم الدعم المالي إلى دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وكذلك إلى أنشطة تطهير مختلف المتفجرات من مخلفات الحروب وإزالة الألغام في إطار العديد من المشاريع الإنسانية الثنائية والدولية. كما نحث جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد على أن تفعل ذلك.

وأخيرا، فإنه لا يمكننا الاستخفاف بأمن الفضاء الإلكتروني. فكل ربط بشبكة الإنترنت يعني المزيد من الأهداف ومواطن الضعف المحتملة ويثير مخاطر جديدة تشكل تحديا للدفاعيين لكي يعزوا مستويات الحماية، ونحن لن نتمكن على الأرجح مطلقا من بناء نظام يتسم بالكمال، ولكن ما نحتاج إليه هو تحسين فهم قضايا أمن الفضاء الإلكتروني. والأمم المتحدة، بما فيها اللجنة الأولى، هي منتدى هام لتبادل المعلومات عن الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لتعزيز أمن الفضاء الإلكتروني.

وقد كان تقرير فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة الصادر في عام ٢٠١٣ (A/68/98)، والذي ينص على أن القانون الدولي ينطبق في الفضاء الإلكتروني، اتفاقا تاريخيا غير المشهد السياسي. ونعتقد أنه يتعين إيلاء مزيد من الاهتمام لأمر من قبيل تطبيق القانون الدولي في ما يتعلق بأمن الفضاء الإلكتروني، والتوصل إلى اتفاقات بشأن قواعد السلوك المسؤول للدول، وتحديد المجالات في ميدان الفضاء الإلكتروني التي يمكننا زيادة الشفافية فيها. وعلى الرغم من أننا لا يمكن أن نستخف بالأمن، فإنه لا يمكن استخدام الأمن كذريعة للحد من حرية الإنترنت. فثمة ارتباط جوهري بين

وقد تحقق كل ذلك بصورة آمنة ودون إضرار بالبيئة وهو يمثل نجاحا كبيرا للمجتمع الدولي ونموذجا رائعا للتعاون الدولي.

ومع ذلك، نلاحظ بقلق بالغ أن بعثة تقصي الحقائق التي أنشأها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية زودتنا بتأكيدات دامغة على استخدام مادة كيميائية سامة كسلاح بصورة منهجية ومتكررة في سوريا. وأفادت بعثة تقصي الحقائق أيضا باستمرار إطلاق ادعاءات جديدة. ولذلك، نرحب بقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية باستمرار بعثة تقصي الحقائق في عملها، ونعتقد اعتقادا راسخا أن جميع مرتكبي جرائم الحرب في سوريا، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية، يجب أن يخضعوا للمساءلة. ومن أجل دعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تنفيذ قراراتها بشأن سوريا، قدمت إستونيا تبرعا ماليا للصندوق الاستئماني الخاص التابع للمنظمة.

ألاحظ مع القلق أن القذائف التسيارية والتكنولوجيات ذات الصلة بها لا تزال تُستخدم في جميع أنحاء العالم كأسلحة تشغيلية. ومن الواضح أن نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف يقوم بدور محوري في منع انتشار القذائف. وهذا هو السبب تحديدا لقيام بلدي، بعد ترشيحه الأولي قبل ١١ عاما، بتقديم تحديد ملفه التقني إلى نظام المراقبة. ونعتقد أن عضوية إستونيا في النظام ستستخدم النظام بصورة جيدة. فهي ستوسع رقعة الأراضي الخاضعة لإجراءات الرقابة المحددة في النظام وستضيف خبرة في مجال المركبات الجوية بلا طيار وتكنولوجيات الفضاء وستوسع دائرة تبادل المعلومات الاستخباراتية وتبادل المعلومات عن إنفاذ القانون. ومن ثم، فإنها ستدعم الجهود التي يبذلها النظام على صعيد عدم الانتشار. ونؤيد أيضا بقوة انضمام جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى عضوية نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، إذ أنها تستوفي جميعا أعلى معايير ومقاييس النظام، بالنظر إلى أنها تشكل جزءا من السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي.

التوصل إليها في إطار معاهدة عدم الانتشار، وإيلاء أهمية أكبر لذلك. لقد تأخرنا كثيرا في إحراز تقدم حقيقي وملحوس في نزع السلاح النووي على طريق الإزالة الكاملة له. وفي هذا السياق، وبشعور بالإلحاح، يجب أن نتعامل مع مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام القادم إذا كنا نريد إنجاحه والحفاظ على أهمية ومصداقية المعاهدة وهيكل السلام والأمن الدوليين.

ولا بد من اتباع نهج عصري وعملي، نهج لا يكون أسيرا للماضي بل موجه نحو المستقبل، وذلك في محاولة لجسر الخلافات القائمة وتوحيد الجهود التي تبذلها البلدان النووية وغير النووية. ولا بد أن نتمكن، عاجلا وليس آجلا، من التوجه نحو مستقبلنا السلمي المشترك، وهو مستقبل لن يكون فيه مكان للأسلحة النووية ولا لغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

ونود أن نعرب عن التقدير لحملة التوعية بالآثار الإنسانية الكارثية المحتمل أن تتعرض لها البشرية بسبب إمكانية استعمال الأسلحة النووية. ونرحب بعقد مؤتمر أوسلو وناياريت وتطلع إلى فرصة مواصلة المناقشة والخروج بفهم أفضل لهذه المسألة في مؤتمر فيينا في وقت لاحق من هذا العام، فيما نستعد للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ ونحن نؤمن إيمانا صادقا بأن هذه المبادرة يمكن أن تعزز معاهدة عدم الانتشار لا أن تقوضها. وبالمثل، نتوقع ألا يكتفي مؤتمر فيينا باعتماد نصوص وأن يسهم في خروج المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٥ بنتيجة ناجحة.

يجب أن يظل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر أولويتنا. ويعرب الجبل الأسود عن تأييده للبيان المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري لمعاهدة الحظر الشامل المعقود في الشهر الماضي والذي دعا إلى بدء نفاذها على وجه السرعة. ولا تزال أولوية عليا أخرى تتمثل في بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف

أمن الفضاء الإلكتروني وحرية الإنترنت ولا يوجد أي تعارض بينهما.

السيد شيبانوفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية):
أود أولا أن أهنيكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وأن أؤكد لكم كامل دعم وفد الجبل الأسود في أداء واجباتكم الهامة.

ويؤيد الجبل الأسود تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.2). وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أؤكد على بعض النقاط ذات الأهمية الخاصة بلدي.

إن الجبل الأسود ملتزم التزاما قويا بالهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونعتقد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال حجر الزاوية لزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ونحن ننوه بالتخفيضات الكبيرة التي جرت في ترسانات الأسلحة النووية، وخاصة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، منذ نهاية الحرب الباردة. ولكننا نرى حاليا وجود نحو ١٧ ٠٠٠ سلاح نووي، الأمر الذي يقودنا إلى أن نستنتج بشعور بالقلق أنه بعد أكثر من ٤٠ عاما من بدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار، لم يُحرز سوى تقدم محدود في مجال نزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، فإن الجهود الجارية لتحديث وتطوير الأسلحة النووية لا تتماشى مع نص أو روح معاهدة عدم الانتشار.

ومع استمرار وجود الأسلحة النووية، فإن الخطر الذي يمثله انتشارها والتأثير المحتمل لذلك على السلام والأمن الدوليين يشكلان مصدر قلق دائم لا يمكن القضاء عليه تماما. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من الأعمال التحضيرية والجهود الدؤوبة التي يبذلها الميسر، والتي نشني عليها، فإنه لم يتسن حتى الآن عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وكل ذلك يشير إلى ضرورة التركيز مجددا على التنفيذ التام للالتزامات القائمة والنتائج التي تم

المعاهدة في ١٨ آب/أغسطس، ليصبح البلد الرابع والأربعين الذي يقوم بذلك. وتصديقنا يمثل دليلاً آخر على التزام بلدي الراسخ بالمعاهدة وبتعزيز تجارة الأسلحة على نحو مسؤول في جميع أنحاء العالم. ومن البداية، كان الجبل الأسود من المؤيدين والداعين النشطين للمعاهدة. وقد كنا من بين أوائل الدول التي وقعت عليها.

وبينما نقرب الآن من بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة، نتوقع أن يكون هذا الصك حاسماً في وضع حد للتجار بالأسلحة دون ضوابط وتحويل وجهتها بشكل غير مشروع والذين يؤججان النزاعات المسلحة، وأن يحدث بالتالي تغييراً حقيقياً في حياة ملايين البشر في جميع أنحاء العالم وسبل عيشهم وحقوقهم الإنسانية. والجبل الأسود سيتفاني في التنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة، فضلاً عن التمسك بالمبادئ والمعايير المنصوص عليها في المعاهدة على الصعيد العالمي. وسنواصل بذل جهود من أجل ضمان أن تصبح المعاهدة عالمية حقاً، مع تطبيقها على أوسع نطاق ممكن وبأكبر قدر متيسر من الفعالية.

ونعرب عن تقديرنا للمكسيك على تنظيم الجولة الأولى من المشاورات غير الرسمية. ونحن نتطلع إلى عقد الاجتماع التحضيري الثاني في برلين في تشرين الثاني/نوفمبر، وكذلك إلى عقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة في عام ٢٠١٥، والذي تكرمت المكسيك باستضافته، لأنه يمثل تطوراً حاسماً في تنفيذ المعاهدة بعد دخولها حيز النفاذ. وأود أن أعرب عن الأمل في أن توفر التطورات المشجعة المتعلقة بمعاهدة تجارة الأسلحة مثلاً إيجابياً ومحفزاً لاستعادة الزخم الذي تمس الحاجة إليه في الإجراءات الأخرى لتزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي.

فنحن نلاحظ مع الأسف استمرار حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ونشاطات

إنتاج المواد الانشطارية. ونرحب بالاجتماعين اللذين عقدهما فريق الخبراء الحكوميين ونأمل أن يسهم عمل الفريق إسهاماً إيجابياً في هذا الهدف.

كما تمثل أسلحة الدمار الشامل الأخرى بخلاف الأسلحة النووية تحدياً رئيسياً. وبخصوص سورية، يمثل إزالة المواد الكيميائية المعلنة وتدميرها لاحقاً خطوة أساسية إلى الأمام نحو التفكيك الكامل لبرنامج الأسلحة الكيميائية السوري بصورة لا رجعة فيها. وكان ذلك إنجازاً كبيراً للمجتمع الدولي. ولكن العمل لم يكتمل، حيث وجد التقرير الثاني لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أدلة مقنعة على الاستخدام المنهجي والمتكرر لمادة كيميائية سامة منذ نيسان/أبريل الماضي. واستخدام الأسلحة الكيميائية أمر لا يمكن السماح به تحت أي ظرف من الظروف والجبل الأسود يدين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ويشدد وفد بلدي على أهمية تقديم مرتكبي هذه الأفعال المروعة إلى العدالة.

ومن منطلق الإدراك التام للخطر الجسيم الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل على السلام والأمن الدوليين، أعد الجبل الأسود - بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبمشاركة خبراء من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) - خطة العمل الوطنية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وقدمها في حزيران/يونيه من هذا العام. وتهدف الخطة إلى ضمان الامتثال والتنفيذ الكاملين للقرار وبفعالية أكبر. وفي هذا العام، قدم الجبل الأسود أيضاً تقريراً وطنياً عن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وهو ما يؤكد مجدداً التزامنا بهذا الموضوع.

يسرنا أن ١٢١ دولة وقعت حتى الآن على معاهدة تجارة الأسلحة، والأهم من ذلك، أن ٥٣ دولة قد صدقت عليها، الأمر الذي يسمح بدخول المعاهدة حيز النفاذ قبل نهاية العام. ويتشرف الجبل الأسود ويفخر بأنه أودع صك تصديقه على

وتؤيد كابو فيردي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، واندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.2).

إن مسائل نزع السلاح والأمن الدولي تمثل بسبب طبيعتها تحديات كبيرة للمجتمع الدولي، نظراً لأنها تتطلب استجابات على الصعيد العالمي. ونعتقد أن توطيد التعاون الدولي وتعزيز تعددية الأطراف، المقترنين بالإرادة السياسية، عنصرا رئيسيان للتصدي لهذه التحديات على النحو المناسب.

ويعتقد وفد كابو فيردي أنه ينبغي، في سياق تعددية الأطراف، أن يتبنى تهئية الظروف والآليات الكافية والفعالة لمساعدتنا على إحراز تقدم كبير نحو نزع السلاح العالمي. وأكد مجدداً التزام حكومة كابو فيردي بمبادئ السلام ونزع السلاح والتعاون بين الدول، ولا سيما في مجال الأمن الدولي على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا ندعم بفعالية الأحكام القانونية للصكوك الدولية في هذا المجال، وبالتالي فنحن ملتزمون بقوة بالحوار ومنابر النقاش الدولي التي تهدف إلى إيجاد سبل وحلول ملائمة لتخفيض أسلحة الدمار الشامل.

ما زالت الأزمات المستمرة المرتبطة بالانتشار النووي أحد الشواغل الرئيسية بالنسبة لحكومة بلدي، بالنظر إلى أنها تشكل تهديداً للسلام العالمي. ونرحب بإعلان يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر بوصفه اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية بموجب القرار ٣٢/٦٨. وعلى النحو المعترف به في اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11)، فإن استخدام الأسلحة النووية، بقصد أو عن غير قصد، من شأنه أن يكون له تأثير ضار على كوكب الأرض والحياة البشرية. وإذا نضع ذلك في اعتبارنا، فإننا نؤيد إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالمثل، نشكر المكسيك على استضافة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في ناياريت في

الشعور الواسع النطاق بالإحباط إزاء ذلك، إذ أن كليهما غير قادر على القيام بدوره منذ أكثر من عقد من الزمن.

يؤيد الجبل الأسود بقوة الجهود الجارية للخروج من الجمود في مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة حتى تكونا في وضع يمكنهما من القيام بعملهما الفني في أقرب وقت ممكن.

ويجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا للاستفادة من الفرص المتاحة لنا بحيث يمكن قطع خطوات هامة على طريقنا الطويل نحو عالم أكثر أماناً وأماناً. ونحن بحاجة إلى حفز جهودنا والالتزام من جديد بمبادئ تعددية الأطراف الفعالة والتوفيق والثقة المتبادلة من أجل تنشيط آلية نزع السلاح للأمم المتحدة وتعزيز نظام نزع السلاح العالمي وعدم الانتشار.

وفي هذا الصدد، أود أن أتطرق إلى المداخلة الافتتاحية التي أدلت بها الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة أنجيلا كين، (انظر A/C.1/69/PV.2). إن رسالتها عن النهج القائم على النتائج في مجالي نزع السلاح وتنظيم التسليح وجهية تماماً وتتطلب منا الاهتمام بها والنظر فيها بصورة كاملة من أجل جعل عملنا مجدياً وملموساً. والجبل الأسود من جانبه ملتزم التزاماً راسخاً بأداء دور نشط والإسهام بشكل بناء في هذا الصدد. ويتطلع وفد الجبل الأسود إلى المشاركة في المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة الأولى وهو منفتح أمام التعاون العملي في جميع الميادين. ولذلك، أؤكد من جديد دعمنا لكم، سيدي الرئيس، للوصول بهذه الدورة إلى نتيجة مثمرة.

السيد فيريرا (كابو فيردي) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، وأن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين. وأود أن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي معكم في الاضطلاع بمهامكم.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في مجال نزع السلاح، فإننا نشجع أعضاء مؤتمر نزع السلاح على أن يضعوا خطة لتنشيط عمله بغية التوصل إلى استجابات نشطة وذكية للأحداث التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وبالنسبة لحكومة كابو فيردي، من الضروري البحث عن حلول وآليات قادرة على ضمان السلام بطريقة شاملة، يمكن أن تكفل الأمن والاستقرار، وفي آخر المطاف، الظروف التي لا غنى عنها للتنمية في جميع البلدان.

وأخيراً، أود أن أذكر بكلمات الأمين العام بان كي - مون في العام الماضي:

(تكلم بالإنكليزية)

”وينبغي لنا ببساطة بذل المزيد لمواجهة تحدي نزع السلاح. ... ولا يمكن أن يتبدد هذا البرنامج. بل يجب النهوض به من أجل إنسانيتنا المشتركة.“
(A/68/PV.11، صفحة ٥)

السيد بوني (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية):
أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. ويقدم وفد بلدي دعمه إليكم وإلى أعضاء المكتب.

كما يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به سفير إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.2)

في حين أن قضايا نزع السلاح تشمل الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل مثل الأسلحة الكيميائية، فإن التركيز الرئيسي لوفد بلدي سينصبّ باستمرار على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ولكن نجاح المناقشات بشأن هذه المسائل يتوقف إلى حد كبير على انخراط ومشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول الرئيسية المنتجة للأسلحة، بما في ذلك

شباط/فبراير، ونرحب بإعلان النمسا أنها ستستضيف المؤتمر المقبل يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر.

لقد وقعت كابو فيردي معاهدة تجارة الأسلحة، وتأمل أن تنتهي من عملية التصديق عليها في القريب العاجل. ونرحب بدخول الاتفاقية حيز النفاذ بحلول نهاية العام، في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. وتثبت هذه الخطوة إلى الأمام نحو نزع السلاح مرة أخرى قدرة وفعالية تعددية الأطراف. ونود مرة أخرى أن نهنئ الحكومة المكسيكية على استعدادها لاستضافة المؤتمر الأول للدول الأطراف في عام ٢٠١٥.

وعلاوة على ذلك، وكما أتيت لنا الفرصة لكي نقول عدة مرات في الماضي، يرى وفد بلدي أن التنفيذ الفعال لأحكام معاهدة تجارة الأسلحة سيكون له بلا شك أثر هام على الحد من الأخطار القائمة أو المحتملة على الصعيد الدولي أو الإقليمي، ولا سيما فيما يتعلق بالإرهاب والصراع المسلح والجرائم الدولية الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن معاهدة تجارة الأسلحة ستساعد في مكافحة الجريمة الحضرية التي تؤثر على جميع البلدان. ونحن نقدر كثيراً في هذا الصدد اتخاذ مجلس الأمن في ٢٤ أيلول/سبتمبر للقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، المعنون ”الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية“.

وفي الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد في حزيران/يونيه، أشارت حكومة كابو فيردي إلى ضرورة تحسين التعاون الإقليمي وتعبئة الموارد لمواجهة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وذلك في غرب أفريقيا في المقام الأول، عن طريق توجيه الانتباه إلى التحديات التي يشكلها ذلك الأمر للدول الجزرية الصغيرة حيث تشكل السيطرة على المناطق البحرية نقطة ضعف شديدة.

في المناطق الريفية بسبب تدمير الممتلكات والهجرة الجماعية للفرارين من مناطق القتال.

وتضطلع بابوا غينيا الجديدة بكل ما في وسعها لمنع تهريب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى داخل البلد. ولن يسهم هذا العمل وحده في المساعدة على كبح الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومنع وقوعها في أيدي المجرمين وغيرهم من الجهات من غير الدول. إذ يتطلب ذلك أيضا بذل جهود بمعرفة الدول المصنعة للأسلحة والبلدان الإقليمية للتعامل بفعالية مع هذه المسألة.

ومن جانبها، قامت حكومة بابوا غينيا الجديدة بزيادة أوجه التعاون مع قوات الشرطة على الصعيد الإقليمي لتبادل المعلومات ورصد تحركات وأنشطة الأفراد المرتبطين بالجماعات الإرهابية وأنشطتها. وفي هذا الصدد، يسرني أن أبلغ اللجنة أنه، نتيجة لذلك التعاون، تم الكشف عن الأفراد والجماعات الذين قد تكون لهم صلة بالجماعات الإرهابية، وتقوم الحكومة باتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل مع هذه المسألة.

إن النزاع في أوكرانيا والنزاعات في الشرق الأوسط مصدر قلق بالغ للجميع. وقد استغل الإرهابيون هذه الصراعات لزراعة الاستقرار وإحداث الفوضى باستخدام الأسلحة التقليدية بغية تدمير البلدات والمدن، مما أسفر عن مقتل العديد من المدنيين الأبرياء. ونخشى أن تتفاقم هذه النزاعات بين القوى الكبرى إلى مستوى أعلى وأكثر خطورة. وندعو مجلس الأمن إلى اتخاذ القرارات المناسبة لتخفيف حدة هذه الحالات. كما نؤيد الدعوة التي وجهها العديد من الدول والمنظمات غير الحكومية للامتناع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتصديق عليها، بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية.

امتنالها الكامل لجميع بروتوكولات المعاهدات ذات الصلة. ومن خلال الجهود المتضافرة التي تبذلها الأمم المتحدة، فضلا عن استعداد الأطراف المعنية، تحقق الكثير خلال السنوات العديدة الماضية في التخفيض الملموس للأسلحة النووية لروسيا والولايات المتحدة وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

والإنجاز الملحوظ الذي حققته الأمم المتحدة مؤخرا كان التخلص من الأسلحة الكيميائية في سوريا. ونلاحظ استمرار الانخراط مع جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بتطوير تكنولوجياهما النووية. ويعزى ذلك جزئيا إلى المناقشات المفتوحة والمفاوضات من خلال تعددية الأطراف عن طريق الأمم المتحدة وفي المحافل الأخرى ذات الصلة.

وتدعو بابوا غينيا الجديدة مرة أخرى إلى عالم ينعم بالسلام وخال من الأسلحة النووية. بيد أننا، نؤيد الرأي القائل بأن تطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، مع التمييز من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، هو حق غير قابل للتصرف لكل بلد. ولذلك، فإننا ندعو إلى المزيد من الانفتاح من جانب جميع الأطراف المعنية لإزالة الشكوك بشأن برامجها النووية، فضلا عن بذل جهود لتطوير هذه التكنولوجيا لصالح البشرية جمعاء في مجالات الصحة والعلوم الحديثة، والغذاء والزراعة، والعديد من المجالات الأخرى.

فيما يتعلق بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تواجه بابوا غينيا الجديدة تحديات بالغة الصعوبة. وبالنظر إلى حدودنا الساحلية الشاسعة غير المحمية، من الصعب للغاية السيطرة على الاتجار بالأسلحة والأسلحة الخفيفة والمواد غير المشروعة الأخرى بسبب محدودية الموارد والقدرات. ويساورنا قلق متنامٍ إزاء استخدام الأسلحة غير المشروعة في الأنشطة الإجرامية بما في ذلك التنافر بين القبائل، لأنه يؤثر بصورة سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، ولا سيما

للتخلص منها نهائياً. وفي هذا الصدد، يؤيد بلدي جميع الجهود الدولية الرامية إلى حظر صنع واستخدام الأسلحة النووية في الأغراض العسكرية. كما يشدد وفد بلدي على ضرورة اتخاذ إجراءات ذات صلة مع الاحترام الصارم للقواعد المحترمة دولياً.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليعلن إيداع جمهورية الكونغو لصك التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢ أيلول/سبتمبر. ويتمشى هذا الإجراء مع دعم الكونغو للتدابير الرامية إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين والإقليميين. كما نغتنم هذه الفرصة لتشجيع جميع البلدان الأخرى التي لم تفعل ذلك بعد على أن تحذو حذونا.

ويرحب بلدي أيضاً بالجهود الدولية الرامية إلى إبرام صك دولي لحظر المواد الانشطارية النووية. بيد أن وفد بلدي يود أن يعرب عن قلقه الشديد إزاء حالة الجمود التي طال أمدها في مؤتمر نزع السلاح، الذي نرى أنه يمثل المنتدى المثالي للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. وعلاوة على ذلك، فإن الشقاق الذي عرقل مناقشاتنا بشأن أساليب عمل هيئة نزع السلاح والخلافات التي شابت العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي المقبل عام ٢٠١٥ لا يحتمل أن تبدد الخوف من أن يكون هناك توقف تام بشأن مسألة أساسية كالتّي تواجهنا الآن والتي تمس مستقبل الجنس البشري.

ومع ذلك، نعتقد أنه يمكننا أن نعلق آمالنا على اجتماعات هذه الدورة لإيجاد استجابات مناسبة للمسائل المعلقة، مما يمكننا من استئناف المفاوضات في مختلف الهيئات بشأن نزع السلاح. ينبغي أن يكون ذلك أحد الأهداف التي ينبغي أن نحاول تحقيقها خلال هذه الدورة.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، فإن حكومة جمهورية الكونغو ترحب بالشراكة التي أقيمت مع الحكومة السويسرية والاتحاد الأوروبي ومنظمة حظر الأسلحة

إن بابوا غينيا الجديدة تؤيد معاهدة تجارة الأسلحة، وستعلن في الوقت المناسب عن موقفها بشأن إضفاء الطابع الرسمي على هذا التأيد.

السيد بالي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفد الكونغو البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/69/PV.2).

ونود أن نؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعمنا وتعاوننا الكاملين. كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم عن خالص التهئة على انتخابكم رئيساً للجنة، وأتمنى لكم كل النجاح.

نشهد، عملياً في كل مكان في العالم، استمرار لبؤر التوتر والتزعاج. عبر الإرهاب والتطرف عن مطالبات بفتح أقاليم من خلال أعمال وحشية لا توصف. والأهداف البغيضة لتنظيم داعش والأخطار التي يمثلها تنظيم بوكو حرام قد هزت ثوابتنا فيما يتعلق بطابع التهديدات التي تواجه سلام بلداننا وأمنها واستقرارها. اليوم، تشهد منطقة الشرق الأوسط، إحدى أكثر المناطق حساسية في العالم، أسوأ أنواع العنف المسلح وعدم الاستقرار.

بالنظر إلى أن الصلة بين نظام الانتشار النووي والإرهاب أصبحت واضحة بشكل متزايد، نعتقد أننا في ظل تلك البيئة لن نتمكن من تفادي شبح الأسلحة النووية ما أن تقع في أيدي الجهات الفاعلة من غير الدول. أود أن أعيد التأكيد بشدة على اقتناعنا المشترك بالحاجة إلى تعزيز آلية الرقابة والرصد لجميع الأنشطة النووية، سواء كانت مدنية أو عسكرية.

إن تراكم النفايات والمواد المشعة والوقود المستنفد، كما نعلم، يشكل مصدراً محتملاً للتلوث على نطاق واسع في حالة حدوث عطب فني. لذلك يشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصلة تهديداً حقيقياً للحياة إذا لم نتخذ تدابير فعالة

كذلك ترحب جمهورية الكونغو بالجهود الرامية إلى القضاء على الذخائر العنقودية، وتؤيد سائر الإجراءات المتخذة لتعزيز اتفاقية الذخائر العنقودية ونشرها. إن الكونغو إذ تحفزها هذه الالتزامات، صادقت على الاتفاقية في ٢ أيلول/سبتمبر.

بعد إخفاقات ونكسات عديدة جدا لتصميمنا، ومحاولات كثيرة جدا للتحرك قُدمًا في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار في جميع فئات الأسلحة، لا بُد لنا مع ذلك من أن نكون مثابرين. وعلاوة على ذلك، نحن مقتنعون بأنه يجب علينا أيضا، اهتداء منا بمسؤولياتنا المشتركة، أن نعيد التفكير معا في هذه المسائل وفي الحالة الدولية الخطيرة والمعقدة التي يواجهها عالم اليوم. ومن خلال الجهود الجماعية، سنجد أفضل الحلول لمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار ويجب علينا الاستمرار في حشد جهودنا، تحقيقا لتلك الغاية. وكما شددت العديد من الوفود، لا بُد لنا من التشديد على تحقيق مثل نزع السلاح وعدم الانتشار والعمل من أجل إقامة عالم مسالم ومستقر ومزدهر.

السيد عثمان (السودان): يطيب لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، لانتخابكم رئيسا لهذه اللجنة الهامة، ونثق بأن خبرتكم الثرية ستقود فعاليات هذه اللجنة إلى النجاح، كما لا يفوتني أن أقدم بالتهنئة للسيدة أنجيلا كين، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على بيائها الشامل الذي أدلت به في مستهل مداولات هذه اللجنة (انظر A/C.1/69/PV.2).

كذلك نؤيد البيان الذي أدلت به إندونيسيا بالنيابة عن حركة دول عدم الانحياز، والبيان الذي أدلت به نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية، والبيان الذي أدلت به المجموعة العربية. وأود أن أؤكد لكم أن وفد السودان سوف ينخرط بصورة إيجابية وفعالة في مداولات هذه اللجنة.

تأتي دورة اللجنة الأولى هذا العام بينما يتربص العالم انعقاد المؤتمر الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية

الكيميائية، الأمر الذي مكننا من عقد حلقة عمل تدريبية، في الفترة من ٢ إلى ١٣ حزيران/يونيه في برازافيل، لبناء قدرات المساعدة والحماية ضد الأسلحة الكيميائية.

ويمثل انتشار الأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع مصدر قلق آخر لبلدي، الذي لا يمتلك التكنولوجيا لصنع هذه الأسلحة. ويرحب وفد بلدي ببدء النفاذ الوشيك لمعاهدة تجارة الأسلحة. وتحركنا الذي لا رجعة فيه نحو تنفيذ أحكام ذلك الصك العالمي هو شهادة على رغبتنا المشتركة في تخلص العالم من الأسلحة التي غالباً ما تستخدم في النزاعات في البلدان النامية. ولهذا يرحب بلدي بمبادرة حكومة المكسيك بتنظيم المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في عام ٢٠١٥.

وعلى نفس المنوال، تؤيد جمهورية الكونغو اتخاذ جميع التدابير الدولية، والإقليمية، ودون الإقليمية من أجل وقف انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة بصورة فعالة، وتدعو إلى بذل مزيد من الجهود للقضاء على هذه الظاهرة. وتحقيقا لتلك الغاية، يحض وفد بلدي على تقديم التعاون والمساعدة الدوليين بغية تبادل الممارسات الجيدة لضمان التأزر بين جميع أصحاب المصالح.

تؤكد الكونغو مجددا وبصورة واضحة لا لبس فيها التزاماتها بتدابير بناء الثقة التي اتخذتها لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا بغية طرق مسألة عدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن القضاء التام على الألغام المضادة للأفراد هو تحدٍ آخر يواجهه المجتمع الدولي. ونرحب بجميع الجهود الموجهة نحو إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد. ولا بُد لنا من أن نبقي في الأذهان أنه بفضل التعاون فيما بين الدول المعنية سنحقق في نهاية المطاف الهدف المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الألغام.

كما نشير إلى أن عاصمة بلادي استضافت في عام ٢٠٠٤ المؤتمر الأول للهيئات الوطنية الأفريقية المعنية بإنفاذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، حيث خرج ذلك المؤتمر بتوصيات مهمة للغاية كالتوصية الخاصة بجعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية، والتشديد على ضرورة اقتصار أنشطة الدول في هذا المجال على الاستخدامات السلمية فقط، مع عدم المساس بكامل الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف لجميع الدول في الاستفادة من التقنيات النووية والكيميائية في الاستخدامات العلمية والتقنية والتنمية.

إن موضوع الأسلحة الصغيرة والخفيفة يحتل أولوية في اهتمامات بالسودان في مجال نزع السلاح. وبلدي شأنه شأن العديد من بلدان العالم يعاني من هذه الظاهرة؛ حيث ارتبط ذلك في أحيان كثيرة بأبعاد اقتصادية زادت من تعقيداتها الظواهر الطبيعية، من قبيل تغير المناخ والجفاف والتصحر، ومن ثم احتدام التنافس على موارد الماء والكلأ، مما جعل اقتناء السلاح جزءا أصيلا في سلوك بعض القبائل والمجموعات السكانية لإظهار قوتها، الأمر الذي يجعل مهمة نزع هذه الأسلحة والسيطرة عليها مسألة في غاية الصعوبة. والسودان مدرك أكثر من غيره لمدى مخاطر هذه الظاهرة وضرورة استئصالها، لذلك ظل حاضرا وفاعلا في جميع المنابر الدولية والإقليمية ذات الصلة، علاوة على الجهد القطري الذي نضطلع به عبر المكتب الوطني لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وذلك إيمانا منا بالعلاقة المتبادلة بين انتشار هذه الأنواع من الأسلحة، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والإرهاب وتجارة المخدرات.

إن السودان في هذا الصدد يقود جهودا متعددة الجوانب في إطار الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، ومن خلال الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد). وكان آخر هذه الجهود استضافة السودان في العام الماضي حلقة العمل الإقليمية

وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، تنفيذا لقرار مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ في هذا الخصوص. لذلك، بينما نرحب بما تم اتخاذه من خطوات تحضيرية لهذا المؤتمر، نطالب بعقده في أسرع وقت ممكن ومشاركة جميع دول الشرق الأوسط فيه، وفقا لما نصت عليه خطة عمل الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. ونحض المجتمع الدولي على تأييد كل الجهود الرامية إلى إنجاح ذلك المؤتمر والخروج بنتائج عملية وآليات واضحة للتنفيذ والمتابعة، وذلك وفق جدول زمني ملزم لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

في هذا السياق، نؤكد أهمية إخضاع جميع المرافق النووية في منطقة الشرق الأوسط لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي يؤكد حتمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار. كما نذكر بأن المتغيرات الإقليمية والدولية التي يشهدها العالم اليوم، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، تؤكد أن السبيل الوحيد لتوطيد الأمن الدولي يتمثل في تفعيل قوات العمل المتعدد الأطراف، وفي طليعتها انعقاد المؤتمر الخاص بالشرق الأوسط.

إن السودان شريك فاعل في الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح. فقد كان من بين أوائل الدول التي انضمت إلى العديد من الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة مثل اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، وقيادة الجهود في إبرام معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندا)، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي انضمامنا إليها في عام ٢٠٠٤ في أعقاب مشاركتنا في حلقة العمل التي عُقدت في فيينا بشأن أهداف المنظمة وأساليب عمل مراكزها المترامية في أرجاء العالم.

وضبط الحدود، وإقامة نقاط المراقبة والتحكم السريع؛ والتنسيق مع المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية المعنية.

أخيراً، نأمل أن نكون جميعاً متفقين على إن إعلان جنيف لعام ٢٠٠٦ بشأن العنف المسلح والتنمية قد أبرز بصورة جلية مدى الترابط بين التنمية والتزاع المسلح، الأمر الذي تجب مراعاته عند نظر مجلس الأمن في النزاعات في الدول النامية أو إرسال بعثات حفظ السلام أو بناء السلام إلى تلك البلدان، حيث تُراعى أولوية تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البلدان الخارجة من نزاعات مع معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وهنا تكمن أهمية البعد التنموي الذي يكتنف الظاهرة، لا سيما أن القاسم المشترك بين معظم النزاعات المعاصرة مرده إلى قصور التنمية وشح الموارد. وكل ذلك مرتبط بعوامل طبيعية من قبيل الجفاف والتصحر جراء تغير المناخ. ونزاع دارفور نموذج يؤكد تداخل هذه العوامل مع بعضها البعض، واحتدام التدافع بين المزارعين والرعاة والبدو الرحل على موارد الماء والكأ، مما يؤكد أكثر فأكثر أهمية استصحاب عامل التنمية كعامل أساسي لظاهرة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة، بما يؤكد أهمية دعم وبناء قدرات الدول النامية وليس إيفاد أفرقة خبراء إليها على النحو الذي يقوم به مجلس الأمن الآن، حيث أن منهجية عمل أفرقة الخبراء تنطرق إلى معالجة الأعراض فقط ولا تعالج أبداً الأسباب الجوهرية للنزاعات، وتفشي انتشار الأسلحة لدى المجموعات والأفراد.

ختاماً، إن السودان الآن على أعتاب مرحلة مفصلية هامة في تاريخه الحديث، حيث تعكف الآن مختلف الأحزاب السياسية والفئات والتنظيمات على إجراء حوار وطني شامل، ليس حول من يحكم السودان، بل حول كيفية حكم السودان، وذلك استناداً إلى المبادرة التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية في كانون الثاني/يناير من هذا العام بغرض إشراك جميع أبناء

حول محاربة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة. علاوة على جهوده الثنائية مع دول الجوار من أجل إعادة ترسيم الحدود وإحكام نقاط الرقابة والسيطرة والجمارك فيها.

إننا إذ نستعرض هذه الجهود إنما نؤكد على أن محاربة انتشار هذه الأسلحة يجب أن تقوم بها في المقام الأول الدول المصنعة للأسلحة لا الدول المتضررة من الظاهرة فحسب، مع التأكيد على ضرورة التزام الدول المصنعة بعدم تصدير السلاح للجماعات والأفراد من غير الدول حتى لا يقع السلاح في أيدي الجماعات والأفراد من دون ضوابط. ولا بد هنا من التأكيد على أهمية تقديم كافة أنواع الدعم، وبخاصة الدعم الفني للدول المتأثرة بالظاهرة، كما ورد في الفصل الثاني من برنامج عمل الأمم المتحدة، لمساعدتها في مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة والصغيرة.

أما على الصعيد القطري، فقد قطع السودان شوطاً طويلاً في تطبيق برنامج عمل الأمم المتحدة في مجال الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة بعد أن أكمل إنشاء الهياكل الإدارية اللازمة لتطبيق ذلك البرنامج، حيث تم إنشاء مكتب اتصال وطني تابع لوزارة الداخلية باعتباره النقطة المركزية المعنية بتنفيذ البرنامج، والسياسات، والخطط، والاستراتيجيات الخاصة بذلك على المستوى المركزي. كما تم تشكيل فريق عمل يضم مختلف الوزارات والمؤسسات ذات الصلة لمتابعة التنفيذ. وأنشئت مكاتب في مختلف ولايات السودان للتصدي لظاهرة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة وفق خطة مدروسة سيتم تطبيقها خلال الأعوام الخمسة المقبلة. وسترکز هذه الخطة أولاً على مواءمة التشريعات والقوانين مع برامج الأمم المتحدة؛ وحوسبة سجلات الأسلحة وإحكام ضبط أسلحة القوات النظامية؛ والمراجعة الدورية لسجلات الأسلحة الخفيفة المصرح بها لبعض المواطنين وفقاً للقوانين ذات الصلة؛ والتنوير العام؛ ورفع قدرات الهيئات المشاركة في عمليات الضبط والسيطرة؛

لأول مرة المنظور الجنساني ومفهوم الأمن الإنساني في السياق الواسع للأمن العالمي.

أما في ما يتعلق بالقطاع النووي، فإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ما زالت تمثل حجر الزاوية في عملنا الدولي. ومن الجدير بالذكر أن البرلمان الإيطالي قد ألزم الحكومة بالقيام بدور فاعل في دعم نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. إن أولوياتنا الوطنية تتمثل في التنفيذ الكامل لخطة عمل ٢٠١٠ الخاصة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وتعزيز نظام عدم الانتشار الدولي؛ وتنفيذ ضمانات الأمن السلبية؛ ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر؛ والبدء في وقت مبكر بالمفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية؛ وإضفاء طابع العالمية على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها.

إن الدول الحائزة للأسلحة النووية تقع على عاتقها مسؤوليات واضحة وصريحة في التحرك قُدمًا بشأن نزع السلاح النووي. ونرحب بالخطوات المشجعة التي اتخذتها وزيادة الشفافية لديها. وتؤيد إيطاليا تأييدا كاملا دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، مما سيعزز من نظام عدم الانتشار الدولي. ونشيد بالعمل الذي يقوم به حاليا فريق الشخصيات البارزة لتيسير العملية. وإيطاليا منخرطة بشدة في هذه الممارسة وملتزمة بتحقيق هدف حظر جميع التجارب النووية بصورة عالمية وملزمة قانونا.

يؤدي مؤتمر نزع السلاح دورا حيويا في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. إن المآزق الحالي في آلية نزع السلاح لم يعد مقبولا. لذلك، نود أن نعرب عن ارتياحنا للجهود التي بُذلت خلال دورة نزع السلاح لعام ٢٠١٤ لإيجاد طريقة مفضية إلى الأمام فيما يتعلق بتنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح، ونحن

السودان بمختلف فئاتهم ومشاريعهم السياسية في حكم البلاد، بما في ذلك المجموعات المسلحة لتحقيق الاستقرار والأمن، الأمر الذي سينعكس إيجابيا على السلم والأمن الإقليميين حتى تُكرس طاقات البلاد ومواردها للبناء والتنمية والإعمار.

السيد ماتي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بتهنئتك، سيدي، على تعيينكم رئيسا للجنة الأولى في الدورة التاسعة والستين، وأؤكد لكم تعاون وفد إيطاليا الكامل حتى تحقق هذه الدورة نتيجة ناجحة.

تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.2)، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تعلق إيطاليا أهمية كبيرة على نزع السلاح بأوسع معانيه. ونحن ملتزمون التزاما كاملا بترع السلاح، وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار بوصفها عناصر جوهرية في سياستنا الخارجية. فهذه المواضيع تحتل صدارة جدول أعمال الرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي في الدورة الحالية. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن التعددية والتعاون الدولي من بين العناصر الحيوية لتحقيق نتائج فعالة وملموسة في الأجل الطويل في ميدان نزع السلاح. لذلك سوف تواصل إيطاليا الانخراط بهمة في المنتديات الرئيسية المتعددة الأطراف والدولية، لا سيما في الأمم المتحدة وفي مؤتمر نزع السلاح، وكذلك في إطار المعاهدات الدولية الرئيسية المعنية بالأسلحة التقليدية والقضايا المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

ثمة نجاح متعدد الأطراف يتمثل في البدء الوشيك لسريان مفعول معاهدة تجارة الأسلحة الذي ترحب به إيطاليا. وبغض النظر عن كونها معاهدة قاصرة بالكامل على تجارة الأسلحة، فإن معاهدة تجارة الأسلحة ستكون صكا ملزما متعدد الأطراف يعزز احترام حقوق الإنسان. وبتوخي المعايير الملزمة لمنع العنف القائم على نوع الجنس، تضمنت المعاهدة

تتطلع إيطاليا قُدمًا إلى تحقيق تسوية شاملة وتفاوضية وطويلة الأجل للمسألة النووية الإيرانية. وفي هذا الصدد، نرحب بخطة العمل المشتركة التي تم التوصل إليها في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في جنيف، وفي إطار التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية واستمرار إيران في تنفيذ التدابير بموجب خطة العمل المشتركة. من الحيوي أن تشترك إيران اشتراكًا كاملاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحسم جميع المسائل المعلقة لتحقيق تسوية طويلة الأجل تبني الثقة الدولية في الطابع السلمي حصراً لبرنامج إيران النووي.

تعرب إيطاليا عن قلقها لعدم قيام سوريا حتى الآن بمعالجة مسألة عدم امتثالها لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتقديم التعاون المطلوب مع الوكالة، والتوقيع على البروتوكول الإضافي وسريان مفعوله وتنفيذه في أقرب وقت ممكن. كذلك ندين جميع استخدامات الأسلحة الكيميائية في ذلك البلد.

ويذكرنا الاستخدام الذي جرى مؤخراً للعوامل الكيميائية مرة أخرى بالآثار الكارثية لأسلحة الدمار الشامل. ونحن نعتبر خطة إزالة وتدمير الأسلحة الكيميائية السورية أهم عملية نزع سلاح متعددة الأطراف تمت خلال العقد الماضي. وساهمت إيطاليا بفعالية في نجاح هذه العملية، من خلال تقديم الدعم المالي لكل من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وكذلك من خلال إتاحة ميناء جويًا تاورو لتفريغ ونقل شحنات المواد الكيميائية.

إن إيطاليا تتفق تماماً مع الرأي القائل بأن الحفاظ على بيئة فضاء آمنة ومأمونة والاستخدام السلمي للفضاء الخارجي على أساس عادل ومقبول لدى جميع الأطراف هما من الأولويات القصوى. وطمحاً مع توصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، فإننا نثمن متابعة الالتزامات السياسية ونؤيد اقتراح الاتحاد الأوروبي المتعلق بوضع مدونة قواعد سلوك دولية طوعية. ويشكل هذا الاقتراح

على أهبة الاستعداد لتأييد بذل بجهود مماثلة في عام ٢٠١٥. وفي إطار المؤتمر فإن المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاقية لحظر إنتاج المواد الانشطارية ما برحت تشكل أولوية. ومن وجهة نظرنا، ستعزز تلك المعاهدة نزع السلاح وعدم الانتشار. ونرحب بالمناقشات البناءة في إطار فريق الخبراء الحكوميين الذي تشارك فيه إيطاليا بنشاط، ونأمل أن يُرسى الأساس لمفاوضات تُجرى في المستقبل.

تؤكد إيطاليا مجدداً دعمها للعملية المفضية إلى التنفيذ الكامل لقرارات مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥ المتعلقة بالشرق الأوسط، والخطوات العملية التي أيدتها مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠. لذلك، نؤكد من جديد دعمنا لعقد مؤتمر تحضره جميع دول المنطقة بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى على أساس ترتيبات تتوصل إليها بحرية دول المنطقة. ويؤسفنا أنه ليس بالإمكان حتى الآن عقد المؤتمر، ونُقر مع الشكر بالجهود الدؤوبة التي يقوم بها الميسر، السيد لايفافا. وسنواصل دعم عمله، ونهيب بجميع دول المنطقة أن تشترك معه اشتراكاً بناءً.

نلاحظ أنه منذ مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠، نالت مسألة الآثار الإنسانية للأسلحة النووية اهتماماً و تمت دراستها من منظوري نزع السلاح وعدم الانتشار، لا سيما فيما يتعلق بما يعنيه استخدام هذه الأسلحة بالنسبة للدول والمنظمات الدولية من حيث المخاطر والقدرة على الاستجابة. وستجري مناقشة هذه المسألة أيضاً في المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في فيينا في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر والذي نأمل في أن يُساهم مساهمة إيجابية في تحقيق نتيجة ناجحة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المقبل الذي سيعقد في عام ٢٠١٥.

أحد تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين الذي أعد بتوافق الآراء (انظر A/68/189)، والذي دعت الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى استعراضه وتنفيذه في قرار العام الماضي ٥٠/٦٨.

وتدعم إيطاليا بقوة هدف اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وتشارك المؤسسات الصحية والأكاديمية الإيطالية بنشاط في المبادرات الدولية للتدريب وبناء القدرات في مجال الأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية، وغيرهما من المسائل ذات الصلة باتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وبالمثل، تلتزم إيطاليا بشكل كامل بالجهود الدولية المبذولة لمعالجة الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية للأسلحة التقليدية بهدف وقف استخدامها العشوائي. وفي هذا الإطار، فإننا نروج بنشاط للتنفيذ الكامل للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة واتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. ونعلق أهمية كبيرة على إضفاء الطابع العالمي على تلك الاتفاقيات وتنفيذها على الصعيد الوطني، والامتثال الكامل لأحكامها. وننوه بالدور الإيجابي الذي تقوم به تدابير بناء الثقة والتعاون والمساعدة على المستوى الدولي، وكذلك الشراكات بين الدول وجميع أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين بتنفيذ الاتفاقيات. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالإسهام الأساسي للمجتمع المدني.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.